جامعة يحى فارس -المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطلبة:

- فيلالي عبد الباسط

- بن عائشة أمينة كوثر

تحت إشراف:

د. جعفري جمال

السنة الجامعية: 2022/2021



الشكر:

الحمد والشكر لله أولا واخرا

نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف "جعفري جمال"على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "محمد بولصنام" الذي لم يبخلنا بارشاداته.

والى جميع أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

والشكر موصول الى كل معلم افادنا بعلمه من اول المرحل الدراسية حتى هذه اللحظة...

الاهداء:

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله اما بعد

أهدي ثمرة جهدي :

الى من قال فيهم عز وجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الوالدين العزيزين

الى كل عائلة فيلالي الكريمة والى كل عائلة بن علية صغيرا وكبيرا

الى التي تحمل رائحة أمي الى رمز الحب والعطاء...خالتي

الى سندي في الحياة ...."عمي الغالي عيسى"

الى أصحابي الأوفياء "يوسف،حمودة،عبد القادر،صابر،إسلام،عبد النور،مجيد..."

الى العائلات : بزاز ، جيلالي ، بورقعة ، علالي محمد...

الى زميلتي في الدراسة " بن عائشة أمينة كوثر"

الى زملائي في الدراسة من الابتدائي الى الجامعة

الى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

الإهداء

الى من انفرد واعتزل .::: من يحاول وينتظر أن يصل
الى من يريد التواصل معنا ::: ذاك الذي اختلفت مشاعره وأفكاره وقدراته عنا
الى الشارد الذي لا يرى ما تراه ::: الذي اذا ناديته أبدى صداه
الى من صوته وصراخه يزعجكم ::: العبقري الملقب بالأبكم
الى من عالمه بعيد عن عالمك
الذي اذا علمت حلمه خجلت نفسك وأظهرت له سندك
الى من يتألم ولا يتكلم ::: وينتظر الفرج من رب الكرم
الى المهمش أحوج الحنان والاهتمام والدعوات
الى الجميل البريء مفرط الحركة صاحب الطاقات
الى أطفال التوحد عامة والى حبيبي "زين الدين منصف "خاصة...أخي وفلذة كبدي
الى كل أم وكل أب رزقهما الله بهذا الطفل البريء فتح الله لهما به باب الجنة المضيئ

الى البلد الذي لا يعرف الانحناء... الى الذي لم يعد يضحك كما كان لكنه سيرجع يوما
ليرفع راية النصر....فلسطين الحبيبة

الى منبع السكينة والحنان من التي أحضانها بر الأمان
الى التي حبي لها يملأ الأكوان يا أعظم نعمة وهبها لي الرحمان
- ماما جنتي -
الى سندي ومصدر ثقتي الظل الذي آوي اليه لأستمد قوتي
بطلي، فرحتي وقدوتي ما أود قوله عنك لن تسعه كلماتي
- أبي الغالي -
أجمل الأقدارأنت في حياتي
وجودك دعوة مستجابة أتت لتؤنس وحدتي وتضيئ بصيرتي
- نصفي الثاني سارة -
الى ملجآيا وقت الضيق :::: من كانوا ليا العون و الرفيق
- فاروق ، شعيب -
الى من ساندتني أصعب أوقاتي ::: وكانت لي نورا حين ظلمتي
- حبيبتي لامية -
الى زملائي وزميلاتي في الدراسة جميعا ...أخص بذلك الطالب "فيلالي عبد الباسط"
والطالب "شرقي موسى" الذي كان له فضل في مذكرتي .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة من (1990–2020)، وهذا بالاستعانة بنموذج ARDL، ولتحقيق هذا تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة حيث تم استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضع الدراسة أولا، واختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات ثانيا، ثم بعد ذلك تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتضخم، ولقد توصلت الدراسة الى أن السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات تعاني من عدم السكون في مستوياتها وأنها تتصف بخاصية الجذر الوحدوي، كما أوضحت أنه يوجد تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة. كما أن هناك وجود معنوية إحصائية للنموذج بين التضخم والنمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 6%، كما توصي الدراسة السلطات النقدية وخاصة البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ترمي الى تخفيض معدلات التضخم وجعلها اقل من مستوى العتبة المقدرة، وذلك من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، عتبة التضخم، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract :

This study aims to measure the impact of inflation on economic growth in Algeria using a time series extended from (1990-2020), using the ARDL model. To know the statistical characteristics of the variables under study first, and to test the co-integration between these variables secondly, and then analyze the causal relationship between economic growth and inflation. It also clarified that there is a co-integration between economic growth and independent variables. There is also a statistically significant presence of the model between inflation and economic growth with the presence of the inflation threshold at the level of 6%. The study also recommends the monetary authorities, especially the Central Bank, to follow a monetary policy aimed at reducing inflation rates and making them less than the estimated threshold level, in order to maintain economic stability in Algeria.

Keywords : inflation, economic growth, inflation threshold, ARDL model, Alegria.

فهرس المحتويات:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	اهداء	–
2	شكر وعرفان	–
3	فهرس المحتويات	III-I
4	قائمة الاشكال والجداول	IV-III
5	الملخص	-
6	مقدمة عامة	أ–و
7	الفصل الأول: الاطار النظري للتضخم	
8	تمهيد	2
9	المبحث الأول: ماهية التضخم	3
10	المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم	3
11	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	6
12	الفرع الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية	6
13	الفرع الثاني: النظرية الكينزية	12
14	الفرع الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود	13
15	الفرع الرابع: النظرية الحديثة	14
16	المطلب الثالث: أنواع التضخم	15
17	المبحث الثاني: أسباب واثار التضخم	22
18	المطلب الأول: أسباب حدوث التضخم	22
19	المطلب الثاني: اثار التضخم	27
20	المطلب الثالث: مكافحة التضخم	35
21	خلاصة	40
22	الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي	
23	تمهيد	42

24	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	43
25	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما	43
26	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	44
27	الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية	45
28	الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	46
29	المطلب الثاني: مؤشرات ومحددات النمو القتصادي	47
30	الفرع الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	47
31	الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي	49
32	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	52
33	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	52
34	الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	53
35	الفرع الثالث: النظرية الكينزية	54
36	الفرع الرابع: النظرية الحديثة	54
37	المبحث الثاني: علاقة وأثر التضخم بالنمو الاقتصادي	55
38	المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي	55
39	المطلب الثاني: أثر التضخم على النمو الاقتصادي	56
40	المطلب الثالث: واقع التضخم في الجزائر (1990–2020)	59
41	خلاصة	64
42	الفصل الثالث: دراسة قياسية للتضخم والنمو الاقتصادي	
43	تمهيد	66
44	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL	67
45	المطلب الأول: مميزات منهجية ARDL	67
46	المطلب الثاني: مدخل الى النموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL	68

47	المبحث الثاني: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL	74
48	المطلب الأول: منهجية الدراسة وطرق الاقصاء القياسي	74
49	الفرع الأول: مفهوم سكون السلسلة الزمنية واختبار جذر الوحدة	74
50	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا	75
51	الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع ARDL	77
52	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة	78
53	الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة	79
54	الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة ADF و PP	80
55	الفرع الثالث: تقدير النموذج	82
56	الفرع الرابع: الاختبارات الشخصية للنموذج	87
57	خلاصة	91
58	خاتمة عامة	94
59	قائمة المراجع	97
60	قائمة الملاحق	109

قائمة الأشكال:

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
1	تضخم جذب الطلب	17
2	تضخم بدفع التكاليف	18
3	تطور معدل التضخم في الجزائر (1990–2020)	60
4	اختبار درجة التباطؤ المثلى	82
5	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	88
6	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	90

قائمة الجداول:

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
1	تطور معدل التضخم في الجزائر	59
2	اختبار ديكي فولر المطورADF	80
3	اختبار فيليبس وبيرونPP	81
4	نتائج اختبار منهج الحدودBOUND TEST	83
5	تقدير نموذج ARDL	84
6	نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل	85
7	نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى القصير	86
8	اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء	87
9	اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	87
10	نتائج اختبارRAMSEY RESET TEST	89

مقدمة:

أصبحت معدلات التضخم ضمن ما يعرف بأهم المؤشرات التي تدل على استقرار أي بلد في العالم اقتصاديا وسياسيا، ويعتبر التضخم من اكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة، سواء المتقدمة منها او النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، فقد اخذت هذه الظاهرة في التنامي في الاقتصاديات المعاصرة، ما جعلها تعد من اهم المشاكل الاقتصادية التي تشكل عبئا على اغلب دول العالم، وذلك بالنظر لكونها تمثل عائقا امام استحداث التنمية، ولما لها من تأثير سلبي مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجو، ومزيدا من التقلبات على مستوى سعر عملة الدولة

وتعد الجزائر من الدول النامية التي تبحث عن حلول لظاهرة التضخم التي من خلالها تؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة تهدف الى رفع المستوى المعيشي للأفراد، ولقد شهدت الجزائر تقلبات كبيرة في معدلات التضخم منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي خاصة مع بداية انهيار أسعار البترول 1986 التي حالت دون التنمية الاقتصادية ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي دفع بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، بالانتقال الى اقتصاد السوق كضرورة حتمية ومن اجل ذلك قامت بوضع سياسات عميقة تهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني.

ان دراسة العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي موضوع بحوث نظرية وتجريبية عديدة كون ان السياسة الاقتصادية الكلية تهدف الى تحقيق نمو مرتفع ومستدام في الناتج المحلي الإجمالي الى جانب المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بتخفيض معدلات التضخم لذا سعت النظريات الاقتصادية والعديد من الدراسات التجريبية الى ربط ظاهرة التضخم بالنمو الاقتصادي اين توصلت الى بعض جوانب العلاقة بين هذين المتغيرين خاصة طبيعية اثر التضخم على النمو الاقتصادي، بوجود ثلاثة أنواع من العلاقات بين التضخم والنمو الاقتصادي، اذ يرى بعض الاقتصاديين ان التضخم يولد اثار إيجابية بحيث

يكون محفزا للنمو الاقتصادي ويرى جانب اخر ان للتضخم اثار سلبية على النمو الاقتصادي، وهناك جانب اخر كليا لا يقر بوجود العلاقة بينهما.

وعليه من خلال ما سبق يمكننا ان نطرح الإشكالية التالية:

1.الاشكالية:

ما هو تأثير تغيرات معدلات التضخم على نمو اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات:

-ما هي أهم أنواع التضخم؟ وما هو تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

-ما طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

-هل توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2.فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة سنعتمد على مجموعة من الفرضيات المسبقة

-هناك عدة أنواع للتضخم منها التضخم الجامح والتضخم السلعي...

-يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بالإيجاب في الأمد القصير وبالسلب في الأمد الطويل.

3.أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في ان هناك حدلا حتى الان حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الادبيات ويشجع هذا الشرط المثير للجدل على اجراء مزيد من الدراسات في دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

4.منهج البحث: نظرا لطبيعة الدراسة ومن اجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الودائع، وكذا

المنهج الاستقرائي الاستنباطي المناسب لبناء نموذج قياسي يقدم الظاهرة المدروسة بحذف احداث التكامل في منهجية البحث بتقديم الجزة النظري بدراسة التطبيقية.

5.أسباب اختيار البحث:

نظرا للأهمية التي طالت موضوع التضخم في الوقت الحالي من جهة وتحديات النمو من جهة أخرى جعلت أسباب اختياره ذاتية وأخرى موضوعية.

1.5.أسباب ذاتية:

-الرغبة في التعرف على الموضوع محل دراسة نظرا لأهميته على الفرد والمجتمع

-للترسيخ والربط بين بعض المفاهيم الاقتصادية لما يحدث في محيطنا

-التعرف على أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية للدولة، اقتصاديا واجتماعيا

2.5.أسباب موضوعية:

-تزايد الاهتمام بمعالجة مشكلات التضخم خاصة أساليب معالجتها

-تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية تكشف واقع التضخم في الجزائر.

-تجديد مواضيع بطيئة وبذل جهود الى الوصول لإحصائيات جديدة.

6.أهداف الدراسة:

-التعريف بالتضخم والنظريات المفسرة له

-التعرف على النمو ومختلف المتغيرات الاقتصادية

-معرفة أسباب التضخم وإيجاد الحلول والاقتراحات

7.الدراسات السابقة:

من اهم الدراسات التجريبية والقياسية التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي نجد:

1-**دراسة Drukkerand all (2005):** درس العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لعينة من 138 دولة لتغطية الفترة 1950-2000 بالاعتماد على نموذج العتبة ل هانسن (Hanse 1999) وباستخدام نموذج بانل الديناميكي، وقد اثبتت من خلال هذه الدراسة ان التضخم اثر على النمو الاقتصادي من خلال علاقة غير خطية، وتوصل من خلال هذه الدراسة أيضا ان مستوى العينة يقدر ب19.6% واذا تجاوزت معدلات التضخم هذه النسبة فانها ستنخفض من نسبة النمو الاقتصادي اما بخصوص الدول الصناعية فقط من هذه العينة فمستوى العتبة لديها محصور بين 2.57% و 12.61%.

2-**دراسة Hanaa Keir-El Din and hafa Abou-Ali(2008):**

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في مصر وقامت الدراسة برصد التطورات خلال فترتين فرعيتين: الأولى قبل عام 1991/1990 ويرتبط فيها معدل النمو المرتفع والأكثر تقلبا في الناتج المحلي والاجمالي بارتفاع معدل التضخم، اما الفترة الثانية فتاتي بعد 1991/1990، وباختبار الاثار غير الخطية للتضخم على النمو في مصر، يلاحظ ان التضخم في حالة تثبيت كافة محددات النمو الأخرى له اثار سالبة على النمو عند بلوغ الأول 15% او اكثر، ونظرا لان انخفاض التضخم يمكن ان يعود بآثار ضارة على النمو الاقتصادي، في حين تنطوي توقعات التضخم المرتفع على خطر خروج معدل التضخم عن نطاق السيطرة، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فمن المقترح ان يقوم البنك المركزي باستهداف معدل تضخم يتراوح بين 9% و 12%.

3-**دراسة علي يوسفات (2012):** حيث تطرق الباحث في دراسته القياسية الى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2011 باستخدام نموذج

"خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم، وكانت نتيجة الدراسة ان عتبة التضخم في الجزائر هي 6% ، ومعنى ذلك ان معدلات التضخم التي تساوي او تفوق 6% لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4-دراسة Raul Ibarra, Danilo R.Trupkia (2016):

حاولت هذه الورقة العلمية إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلافات ما بين المؤسسات الاقتصادية ما بين البلدان، وهذا باستخدام نموذج عتبة التضخم ذو الانتقال السلس باستخدام دالة نمو ممثلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات: التضخم (متغير العتبة)، النمو السكاني الاستثمار، الانفتاح التجاري ومعدل التبادل التجاري كمتغيرات تابعة مع استعمال عينة كبيرة من البلدان خلال الفترة 1950-2009، كما ان الباحثان اكتفيا بالتضخم كمتغير وحيد الذي يتغير اثره على النمو الاقتصادي تحت وفوق مستوى العتبة في حين ان بقية المتغيرات التفسيرية الأخرى تبقى اثارها ثابتة في كلتا النظامين وقد توصلت النتائج الى ان العتبة في حدود 19% للدول النامية بسرعة انتقال كبيرة جدا تجعل من نموذج (PSTR) مطابقا لنموذج (PTR) مقارنة ب 4.5% بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة والتي سرعة الانتقال لديها بطيئة جدا مما يجعل الانتقال ما بين النظامين في الدول المتقدمة اكثر سلاسة منها لدى الدول النامية التي تملك مؤسسات اقتصادية اكثر حداثة واكثر اندماجا تنخفض الى حدود 3-6% مما يجعل من معيار درجة تطور المؤسسات في الدول عنصرا مهما لدرجة استجابة الوحدات الاقتصادية للمتغيرات التي تحدث في معدلات التنضخم.

5-دراسة شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط (2017):

التي هدفت الى تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 بالاستعانة بنموذج غير خطي، توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية احصائيا بين التضخم والنمو الاقتصادي عند عتبة تضخم قدرها 6.5% فمادام التضخم

تحت هذا المعدل فالتضخم لن يضر بالنمو الاقتصادي، غير ان ارتفاعه عن هذا المعدل يكون له تاثير سلبي على معدل النمو.

6-دراسة طلحة (2018-2019):

هدفت الى معرفة اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ومنها النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام سببية جرانجر ونماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطا، توصلت الى وجود علاقة عكسية معنوية طويلة الاجل بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو ما يبين حجم المد التضخمي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري رغم ان الأرقام القياسية المستخدمة لحسابه لا تعكس هذه الحقيقة.

7-دراسة شلوفي، طلحة، وبلمقدم (2020): هدفت الى تحديد طبيعة العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج العتبة ذو الانتقال السلس (STR) توصلت الدراسة الى وجود علاقة لاخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم تقدير مستوى عتبة التضخم الفاصل بين التأثير الإيجابي والسلبي على النمو عند معدل 5.72% كلما كان معدل التضخم اقل من هذه العتبة اثر إيجابا على النمو الاقتصادي، بينما تجاوز هذا المعدل سيكون له اثار سلبية على النشاط الاقتصادي في الجزائر، اوصت الدراسة بنك الجزائر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على معدل التضخم تحت العتبة المتوصل اليها وذلك بتفعيل أدوات السياسة النقدية.

الفصل الأول : الاطار النظري للتضخم.

تمهيد :

كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا مما أدّى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحدّ من تفاقمها.

وسنحاول في هذا الفصل، تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: ماهية التضخم.
- المبحث الثاني: أسباب وآثار التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم

على الرغم من انتشار مصطلح التضخم وشموله معظم اقتصاديات العالم، إلاّ أن إشكاليه تعريفه تظل قائمة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى اختلاف علماء الاقتصاد حول ايجاد تفسير محدد أو تعريف شامل وواضح لهذه الظاهرة [1]، إمّا لظهور ومعرفة الجميع بها ، أو لتعقد هذه الظاهرة وتداخل جوانبها على مستوى الأسباب والمظاهر [2].

المطلب الأول : تعريف ظاهرة التضخم

إنّ كلمة التضخم تعني معان كثيرة عند علماء المالية ، والاقتصاد كل منهم يبني مفهومه لهذه الكلمة ويحدد المعنى المقصود منها بناءا على أسس وضوابط اقتصادية اقتنع بها .

فالمقصود بكلمة التضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة وبعدها تغير هذا لمفهوم وأصبح المقصود منه هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة ، وهذا لأن القائلين لهذا المعنى تأثروا بالنظريات والمفاهيم السائدة وقتها[3] .

إنّ المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار[4].

لكن نذكر عدة تعاريف عند علماء الاقتصاد، تمثل في الحقيقة تنوع الاتجاهات الاقتصادية في تفسير التضخم.

---

[1]ناظم محمد نوري الشمري ،محمد موسى الشروف ،**مدخل إلى علم الاقتصاد** ،الطبعة 3 ، دار زهران للنشر ،الأردن ، 2003 ، ص161.

[2]شوقي أحمد دنيا ،،التضخم ،**مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره** ،بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ،العدد الثاني ،ص118.

[3]غازي حسين عنابة ،**التضخم المالي** ،مؤسسة الشباب الجامعي ،2000 ، ص9-10.

[4]مروان عطوان ،**مقاييس إقتصادية كالنظرية النقدية** ،دار البحث للطباعة والنشر ،نقسنطينة ،1989 ،ص177.

فمنهم من يعتقد أن مفهوم التضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار إلا أن هذا الفهم غير دقيق تماما ، فليس كل زيادة في الأسعار تضخما ،بل التضخم هو الأسعار المتزايدة[1]، حيث اعتبر جوتسون هذا المفهوم أبسط المفاهيم بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق ، ويرى أن الارتفاع في الأسعار ليس بالضرورة أن يكون تضخما فقد يكون ناتجا عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك أو حركية في الاقتصاد ونحو التوسيع في الاستخدام مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في الأسعار نظرا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخم[2].

ومنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة وتكون أكبر من المعروض السلعي، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الآخر فيعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الانفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الانتاج، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكلفات الانتاج[3].

عرف بيغو التضخم أنه يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع حيث يتجزأ نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي أو أنه جزأ من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود[4].

ويعرف الاقتصادي إميل جام على أنه حركة صعودية في الأسعار مستمرة، ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.جيث يرى بعض الاقتصاديين أن هذا التعريف يحقق عدة مزايا من أهمها:

- أن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية.
- أنها حركة أسعار.
- أنها حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم .

[1]صفاء عبد الجبار الموسوي ،طه محمد محمود ،**التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية** ،الطبعة الأولى ،دار الأيام للنشر ،عمان ،2014 ،ص18.
[2]سعيد سامي الحلاق ،**النقود والبنوك والمصارف المركزية** ،دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،2016 ، ص182.
[3]صفاء عبد الجبار الموسوي ، طه محمدي محمود ،مرجع سابق ،ص18.
[4]سعيد سامي الحلاق ،مرجع سابق ،ص182.

- أنه ناشئ عن زيادة الطلب عن العرض[1] .

كما يعرفه الاقتصادي جيمس أنه ذلك النوع الناشئ عن فائض الطلب النقدي عن قدرة العرض[2].وبذلك فإن التضخم هو ناتج من زيادة كمية النقود المعروضة التي تدفع الى ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال زيادة الاصدار النقدي، أو التوسع في منح الائتمان[3].

ويعرف هاوتري التضخم بأنه اصدار كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات.

أما فريدمان فيقول أن التضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار ويؤكد بأنه ظاهرة نقدية [4].

ومنهم من يقول أن التضخم يتّصف بالاستمرارية والشمول، فهو من جهة يعني ارتفاع في المتوسط العام لأسعار جميع السلع والخدمات الناتجة وبذلك تتحقق صفة الشمولية ،ومن جهة أخرى يعني ان ارتفاع الأسعار هو ليس مؤقت بموسم معين أو عوامل طارئة وإنما هو ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية [5].

وللتضخم معان ومفاهيم أخرى كثيرة منها :

أ-التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي ، وغير مألوف .

ب-التضخم في الداخل: عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي ، وغير مألوف ، منها التضخم في الأجور والارباح .

ج-التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة، ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.

---

[1]أحمد محمد أحمد ابو طه ،**التضخم النقدي ،اسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث** ،دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين ، الطبعة الأولى ،دقهلية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2012 ،ص73-74.

[2]محمد عبد العزيز عجمية ومصطفى رشدي شيحة ،**النقود ووالبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ،الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر ،بيروت ،1982 ،،ص26.

[3]زينب عوض الله ،أسامة الفولي ،**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى ،منشورات الحبي الحقوقية ،دمشق ،2003 ،ص245.

[4]سعيد سامي الحلاق ، مرجع سابق ،ص183.

[5]نزار سعد الدين العيسى ،ابراهيم سليمان قطف ،**الاقتصاد الكلي ،مبادئ وتطبيقات** ،الطبعة الأولى ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2006،، ص ص257-258.

د-**التضخم في التكاليف:** ويشمل الارتفاع الخاص لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

من خلال ما سبق ليس هناك تعريف محدد وخاص للتضخم، فالمقصود بالتضخم يحكمه ضوابط وأسس، تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد واختلاف هذه الضوابط والأسس، وتعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط، والأسس في تعريفهم، وتبيان المقصود بكلمة التضخم [1].

على ضوء مما سبق يمكن صياغة استنتاج للتضخم على أنّه " الارتفاع العام و المستمر للأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية للنقد ، ويحصل التضخم نتيجة لزيادة النقد المتداول بسرعة أكبر من زيادة الناتج الحقيقي ، أو نتيجة لزيادة الطلب عن العرض ، أو بسبب حدوث خلل بين الادخار والاستثمار ، أو بين النفقات العامة للدولة وإيراداتها ، أو يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض العرض الكلي ، أو انخفاض رأس المال العيني ، او نتيجة لعدم كفاية الجهاز الإنتاجي ، أو بسبب زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور مثلا) ، وقد يحدث لأسباب وعوامل نفسية كالتوقعات بشأن حالة الاقتصاد في المستقبل .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة ، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعدّ تناقضا فيما بينها ، بل يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم ،وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدراس الاقتصادية التي عرفت التضخم :

الفرع الأول:النظرية النقدية الكلاسيكية :

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود ، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ،أي

[1]غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص10-11.

أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، حيث كان هذا الاعتقاد سائد في الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر 1 ، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704م) ، ودافيد هيوم (1773-1836م) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م) 2، والاقتصادي "Johi Bodin" (1530-1956م) الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار التي تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من أمريكا مرورا بإسبانيا 3.

وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب، وقد رآى " Henri thorton "(1790-1815م) بأن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الافراط في إصدار النقود الورقية ،وفي تلك الفترة نفسها قاوم الانجليزي " David Vecradau" (1872-1923م) نظرية الكمية في صورتها الأولية وقد وصلت إلى نفس النتائج التي وصل إليها الاقتصاديون السابقون وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام وكمية النقود4 .

ترتكز هذه النظرية في تحليلها لهذه الظواهر التضخمية على :

1-كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

2-تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار وبنفس النسبة والعكس صحيح.

3-تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.

---

[1]أحمد محمد صالح الجلال ،**دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية** (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)) ، رسالة ماجستر في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2003-2006 ، ص37.

[2]جمال بن دعاس ، **السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي** ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ، الجزائر ،2007 ،ص 102.

[3] Gilles jacoud/**la monnie dons l'économie**, 3eme edition ,1994,p165 .

[4]صبحي تادريس قريصة ، وأخمد رمضان نعمة الله ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، الدار الجامعية ،بيروت ،لبنان ،ص206.

4-تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع ، أي إذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وذلك يدفع إلى الزيادة إلى عرض المنتجات وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا ما يؤدي إلى حدوث التضخم .

5-تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج [1].

مرت هذه النظرية بعدة مراحل وكان " irving fisher " أول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل التي تحولت إلى معادلة الأرصدة النقدية على أيدي علماء مدرسة كمبدرج حيث تطرق فيشر إلى :

1-**سرعة تداول النقود:** أضاف فيشر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن نتيجة لعملية البيع والشراء[2] .

2-معادلة التبادل لفيشر: تقوم هذه النظرية على أن التضخم يرتبط بصورة أساسية بعرض النقود ، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها شأنها شأن بقية السلع الأخرى ، فوفق هذا المفهوم صيغت معادلة التبادل الأمريكي " افرنج فيشر " سنة 1911م [3]، والذي يرى بأن الطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، ويقوم ذلك على مطابقة حسابية أي أن المبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات ، فيجب أن تتساوى قيمة النقود مع قيمة السلع والخدمات التي تبادلها ، ففي أي لحظة زمنية يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات مع عدد المعاملات (كمية المبادلات) مضروبا في المستوى العام للأسعار(P) ، وعليه فإن قيمة (P.T) ستكون متساوية مع قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) ،ويمكن التعبير عن هذه المطابقة بالمعادلة التالية:

$$T \times P = M \times V$$

[1] غازي حسين عناية ،مرجع سابق ،ص37.
[2] ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ن2008 ،ص83.
[3] محمد زكي شافعي ،**مقدمة في النقود والبنوك** ،الطبعة7 ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،،بيروت ،لبنان ،،بدون سنة نشر ،ص346.

M : كمية النقود ،وهي المتغير الفعال يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

V : سرعة تداول النقود ، فهي ثابتة ومستقلة عن باقي التغيرات الأخرى .

P : المستوي العام للأسعار .

T : كمية المبادلات المحققة خلال فترة معينة وتعتبر ثابتة في الأمد القصير ، وهذا لكي تتغير الأسعار بتغير كمية النقود ، يجب أن تكون الكمية المعروضة من النقود ثابتة .

ومن المعادلة السابقة يمكننا استنتاج المعادلة التالية [1]:

$$P = \frac{M \times V}{T}$$

$$P = M \times \frac{V}{T}$$

يتضح من خلال هذه المعادلة أن مستوى الأسعار يعتمد على كمية النقود ، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود ، لأن V ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى و T تقاس خلال فترة زمنية معينة وتعتبر ثابتة على المدى القصير ، وبالتالي نستنتج أنه كلما زادت كمية النقود M يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار P مما يؤدي إلى حدوث تضخم.[2]

ورغم القبول العام لمعادلة التبادل لفيشر ، إلا أنه سجلت عليها بعض الانتقادات والتي من أهمها :

[1] عمران وليد ،**دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماستر في علوم التسيير ، جامعة أم البواقي ،2013-2014 ، ص51.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي :قواعد ، أنظم ، نظريات ، سياسات ، مؤسسات نقدية** ، مطبعة النخلة ، دار الفكر ، بدون سنة ، ص81.

أنّ هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.

أنّ كمي المبادلات تشمل جميع المبادلات بدون تفرقة بين التي تخص الانتاج والتي تخص الأسواق المالية وكذلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية ، مما ينجر عنه أن كمية المبادلات تحتوي على سلع غير متجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها ، لذلك تعتبر كمية المبادلات كمية غير قابلة للقياس .

صعوبة تحديد السعر P في هذه المعادلة.

بالنسبة لسرعة دوران النقود يصعب معرفتها كما يمكن أن لا تكون ثابتة .1

3-معادلة كمبردج الارصدة النقدية: لقد ساهمت في صياغة وتطوير معادلة كمبردج مجموعة من رواد التحليل النقدي الكلاسيكي الجديد، أمثال " Alfred Marshall" و " Arthur Cecil Pigou" الذين أوضحوا أن هناك نسبة معينة من الدخل ، يفضل الأفراد الاحتفاظ بها بشكل سائل ، أي هناك تفضيل نقدي للأفراد ، ومن هنا جاءت نظرية كمبردج لتوضيح العلاقة بين التفضيل النقدي والأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة ، ومن جهة أخرى الدخل النقدي 2.

يرتكز تحليل مدرسة كمبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، فيذكرون عوامل ، مثل سعر الفائدة ، مقدار ثروة الفرد ، وسائل تسهيلات الشراء ، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل ، تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير ، أو أنها تكون بنفس التغير في دخول الافراد 3.

وعلى ذلك يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة كما يلي :

---

[1]سعيد هتهات ، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2003-2006 ، ص53.

[2]خليفي عيسى ، **التغيرات في قيمة النقود ، الآثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي** ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص97.

[3]ضياء مجيد اموسويي ، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1994 ، ص63.

$$Md = k\,y$$

Md : كمية النقد .

Y : الدخل الكلي الحقيقي .

K : معامل التناسب ، وهو النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة ، ومن خلال المعادلة السابقة نجد أن : $K = \frac{M}{Y}$ وهذا يعني أن النسبة بين كمية النقود المطلوبة والدخل الحقيقي ليست سوى مقلوب سرعة تداول النقود ، أي أنه لوكان معدل دوران النقود في السنة هو ثلاث مرات ، فهذا يعني أن الوحدة النقدية يحتفظ بها الفرد أربعة أشهر في السنة دون انفاقها ونكتب :

$$.K = \frac{1}{V}$$

وطالما أن الدخل الكلي الحقيقي يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$Y = \frac{y}{P}$$

فإن معادلة كمبردج يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$M = Md = KyP \quad 1$$

ورغم أن صيغة كمبردج تعد أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر إلا أنه لا يمكن اعتبارها متكاملة طالما أنها لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على الأرصدة النقدية ، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير ، وأخيرا تمكن كينز من تلافي هذا النقص.2

[1] حميد عزري ، مرجع سابق ، ص105-106.

[2] شرف ، سمير ، **الاقتصاد المالي والنقدي** ، منشورات جامعة تشرين ، 2008 ، ص384-387.

الفرع الثاني:النظرية الكينزية :

استخلص "كينز" تحليله لأزمة الكساد العظيم عدم صحة معظم الفرضيات التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيك، واعتبرت الأفكار السابقة غير موضوعة وتصلح فقط في حالات خاصة، وأن خصائص هذه الحالة الخاصة لا يمكن أن تعكس خصائص المجتمع الاقتصادي الجديد أثناء أزمة الكساد وبعدها، مما قاد إلى الاستنتاج أن هذه الأفكار مضللة ومدمرة 1.

ويركز كينز بأن النقود لوحدها لا تكفي لخلق التضخم، وذلك بسبب زيادة السيولة، كما يرى أن المستوى العام للأسعار يتوقف من جانب على دخول عناصر الانتاج، والتي تتدخل في النفقات الانتاجية، ومن جانب آخر على حجم التشغيل، ويقاس غالبا بحجم الإنتاج2 .

ويركز "كينز" على محددات النفاق أكثر من تركيزه على مخزون النقود مما يعني أنه يرى في السياسة المالية قوة تأثيرية في الدخل، والتوظيف أكثر من تأثير السياسة النقدية مستعينا بأدوات اقتصادية تتمثل في المضاعف والمعجل.

ومن أهم الفرضيات التي أطلقها انّ :

– نقطة البداية عند كينز هي نقطة الفصل بين نظرية النقد ونظرية القيمة 3.

– يعتبر " كينز " أن النقود أحد الأصول المالية، مثلها في ذلك مثل السندات والأسهم ، حيث تتفرد النقود بخاصيتين لا تتمتع بها أي من الأصول الأخرى ، هما :

–ثبات القيمة الإسمية للنقود .

–النقود أصل كامل السيولة 4.

[1]أحمد مندور ،**التحليل الاقتصادي الكلي** ، منشورات جامعة عين شمس ،، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص57.
[2]زينب عوض الله ، أسامة الفولي ، مرجع سابق ، ص 228-233.
[3]رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر** ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ،1980 ، ص 92.
[4]خليفي عيسى ، مرجع سابق ، ص 100-101.

-أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فإنه توجد حالة تضخم.

إذا كان الطلب الكلي أقل، من مستوي التشغيل الكامل فإنه حالة كساد1 .

-إن الوضعية الاقتصادية حسب "" كينز " هي الأجل القصير، لأنه يفترض بان التدفقات الاقتصادية ليس لها أثر على المخزونات الاقتصادية، والتي تعتبر ثابتة في هذه الحالة، كما يعتبر أن مخزون رأس المال، والقوى العاملة تكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، ونظرا لأن تحليل " كينز " يهتم بفترة معينة، فإنه يعالج وضعية السكون المقارن، عوضا عن التحليل الديناميكي2 .

- أثار " كينز " هجوما حادا على قانون " ساي" ، حسب " ساي " فإن ارتفاع مستوى العمالة يؤدي إلى ارتفاع الدخل ، والذي ينفق كليا وتلقائي على سلع استهلاكية أو استثمارية ، أما وجهة نظر " كينز" فإن من الدخل الإضافي يتم انفاقه على السلع الاستهلاكية ، الباقي يتم ادخاره، لكن ليس هناك أي ضمان أن الجزء الذي تم ادخاره قد ينفق على السلع الاستثمارية ، وبالتالي سوف يظهر نقص في الطلب والذي يؤدي بدوره إلى البطالة ، تذرع " كينز" في إبطاله لقانون " ساي" في أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد3 .

الفرع الثالث:النظرية المعاصرة لكمية النقود :

بدأت هذه النظرية في سبعينيات القرن الماضي من " فريدمان بالرواج " ، حيث تعتبر مزيجا من أفكار النظرية الكمية للنقود والنظرية الكينزية ، حيث يرى أنصار هذه النظرية بأن التضخم عموما هو ظاهرة نقدية بحتة ، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج .

---

[1] تيجاني بالرقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** ، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2006 ، ص199.

[2] تومي صالح ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، بدون سنة ، ص 181.

[3] معط الله آمال ، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي** ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة ، جامعة تلمسان ،ن 2015 ، ص17.

حيث تقوم على ركنين أساسيين :

1-المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني.

2-التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم 1.

حيث يعتمد فريدمان في تحليله على محددات الطلب على النقود تتمثل في :

تفضيلات الأفراد .

العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة .

ثروة الأفراد وتشمل : النقود ، الأصول النقدية ، الأصول المالية (الأسهم) ، الأصول الطبيعية (راس المال العيني) ، رأس المال البشري 2.

الفرع الرابع:النظرية الحديثة :

خلافا للنظرية الكينزية ترى هذه النظرية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل، بل على خطط الانفاق القومي، أي على خطط الادخار والاستثمار في الاقتصاد وأنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الاستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق إلاّ في حالة التوازن لأن دوافع المستثمرين تختلف عن دوافق المدخرين، ومن أهمها:

-**مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** ولقد تضمنت هذه النظرية الاهتمام بجانب العرض عكس ما أتى به كينز الذي اهتم بالطلب الفعال في تفسيره للتضخم، وأهمم ما ميزها:

أ- الرجوع إلى قانون " ساي" واعطائه أهمية ،والذي ينص على أن كل عرض يخلق طلب ، وأن الاختلاف الكلي بين الطلب الكلي والعرض الكلي راجع إلى تدخل الدولة في

[1]سعيد هتهات ، مرجع سابق ن ص66-67.
[2]الروبي نبيل ، **نظرية التضخم ن مؤسسة الثقافة الجامعية** ، الاسكندرية ، 1984 ، ص67-68.

النشاط الاقتصادي ، حيث ان تدخل الدولة إلى تقييد حرية الافراد والمؤسسات مثل ما يراه النقديين 1.

ب–الزيادة في الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار إضافة إلى المعروض النقدي.

ج–نظرية التوقعات الرشيدة: التي تنص على تحديد الحكومات للسياسات الاقتصادية المستقبلية بشكل معلوم وواضح لدى جميع الوحدات حتى يكون بإمكانها القيام بالتوقعات الرشيدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة 2.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد على أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، وفيما يلي نستعرض أهم أنواع التضخم بالاستعانة بمعايير للتمييز بينها:

أولا: التمييز على أساس تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

1.التضخم الطليق ويسمى بالمكشوف أو الظاهر:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ساخر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة، وتتجلى في الارتفاع العام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.

وإلى جانب أحجام السلطات الحكومية عن التدخل فقد تتدخل عوامل اخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، ومن ثم تفشي الظواهر التضخمية منها الأوضاع والظروف

[1]إسماعيل محمد الهاتشم ، **النقود والبنوك** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص193.

[2] طلحة محمد ، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر** ، خلال الفترة (1970-2017) ، أطروحة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية والتجترية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2019 ، ص 25.

الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من البائعين والمشترين ... إلخ[1].

2.التضخم المقيد ويسمى بالمكبوت:

يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة[2] ، والملاخظ ان هذا الكبت للتضخم لن يدوم طويلا ، حيث لن تصمد الاجراءات المتخذة من قبل الدولة أمام الارتفاع في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة[3] .

3.التضخم الخفي ويسمى بالكامن:

يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حالت بإجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية، والغذائية والاستثمارية[4] .

ثانيا: التمييز على أساس مصدر الضغط التضخمي:

1-التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

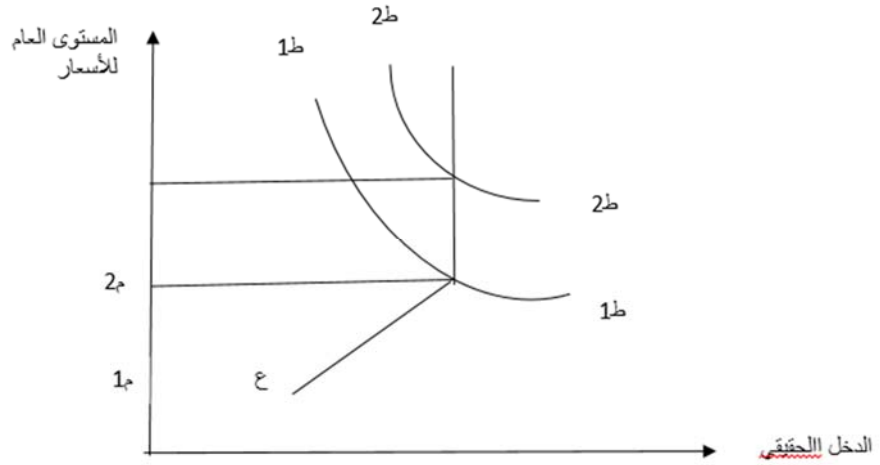
هو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محددة بثمن معين ثابت، بحيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب ارتفاع عام في المستوى

[1] غازي حسين ، مرجع سابق ، ص 57.
[2] بعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، 2008 ، ص147.
[3] حميد عزري ، **أثر الثقافات العامة على التضخم** ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2020 ، ص81..
[4] غازي حسين عنابية ، مرجع سابق ، ص 59.

العام للأسعار، فهو يعبر عن اشتداد طلب الأفراد على شراء السلع، والمنتجات، او الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذه السلع، والمنتجات المتوفرة في الأسواق[1] .

ويمكن صياغة هذا هندسيا ، باستخدام منحنيات الطلب والعرض الكليين ، ففي الرسم التالي رقم (1) يمثل المحور الرأسي المستوى العام للأسعار (P) ، كما يشير المحور الأفقي للدخل (الإنتاج)الحقيقي ، ولنفترض مثلا أن الطلب الكلي هو (ط1) ، وأن العرض الكلي هو (ع1) ، ومن ثم إن سعر التوازن هو (م1) ، فإذا زاد الطلب الكلي إلى (ط2) ، ولم العرض بافتراض انعدام مرونة العرض ، فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع إلى (م2) ، ومن الرسم يتضح أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب إنما يحدث في ظل التشغيل الكامل للموارد الانتاجية الرأسمالية والعمالية المتاحة ، أو في حالة انعدام مرونة الجهاز الانتاجي

الشكل (1): تضخم جذب الطلب



2

المصدر: رسالة ماجستر.

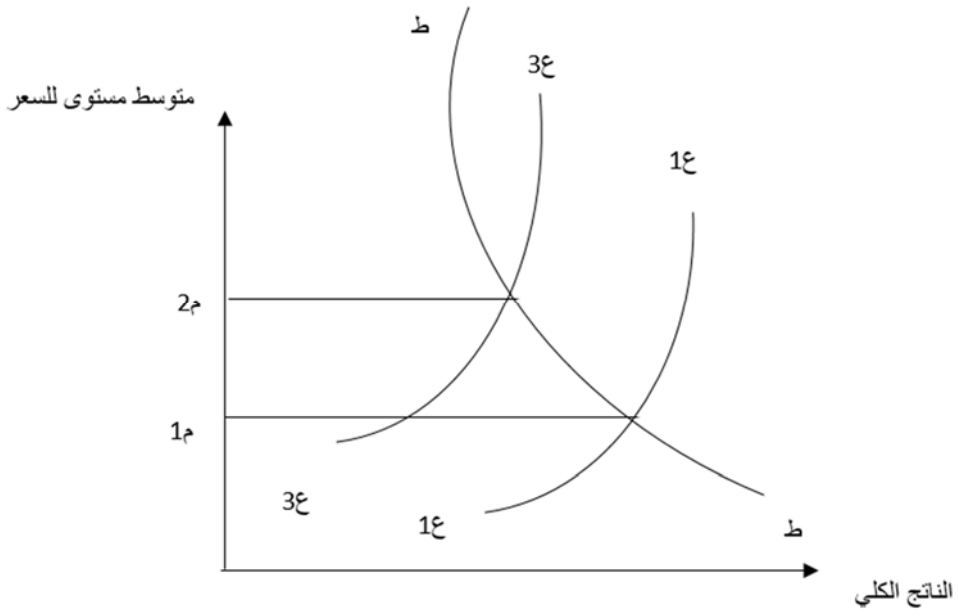
[1] غازي محمد عناية ،مرجع سابق ، ص66.

[2] محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني ، التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة ماجستر ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ،1990 ،ص10.

2-التضخم الناشئ عن دفع التكاليف :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارفاع تكاليف (عوامل) الانتاج، بنسبة تفوق عن معدل الزيادة الانتاجية ارتفاعا يؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة ، بحيث يتخلخل التوازن ما بين ماتدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات ، وبين ما تستنفذه هذه العوامل ، الانتاجية من نفقات ، وتكاليف 1 ، والسبب الرئيسي في هذه الزيادة يكون في الغالب ارتفاع أجور العمال ، عن طريق النقابات2. ويمكن صياغة هذا هندسيا في المنحى البياني ، بحيث يفترض ثبات الطلب الكلي (ط) والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي (ع1) عند النقطة (ف1 والتي يكون عندها المستوى العام للأسعار هو (م1) ، فإذا افترضنا أن تكاليف الانتاج ارتفعت فإن المنشآت سوف تعمل على أن تنتج عند مستوى سعر يغطي هذه الزيادة في التكاليف ، ولهذا سوف ينتقل منحنى العرض الكلي إلى (ع3) ، وهكذا يتضح أن الزيادة في التكاليف تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

الشكل (02): تضخم بدفع التكاليف



3

المصدر: رسالة ماجستر.

[1]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ،ص86.
[2]أحمد محمد أحمد أبو طه ، مرجع سابق ، ص86.
[3]محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني ، مرجع سابق ، ص18.

ثالثا : التمييز على أساس تعدد القطاعات الاقتصادية :

1.التضخم في سوق السلع:

1.1.التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث في قطاعات الصناعات الاستهلاكية، حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2.1.التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعة الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك، والاستثمار.

2.التضخم في أسواق عوامل الانتاج:

1.2.التضخم الربحي: وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار

2.2.التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الانتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الكراء والتأمين والأجور[1] .

رابعا : معيار انتماء العوامل المؤدية لحدوث التضخم :

1.التضخم المحلي: هو التضخم الذي يحدث نتيجة لعوامل محلية داخلة في الزيادة في الطلب، فيحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[2] .

2.التضخم المستورد : هو التضخم الذي يحدث نتيجة العلاقات الاقتصادية المتداولة بين دول العالم ، خاصة بين الدول الرأسمالية والدول النامية 3، حيث يظهر هذا النوع عندما يكون اقتصاد الدولة معتمدا على السلع والخدمات المستوردة ، ما يؤدي إلى انتقال التضخم من الدولة المصدرة التي تعاني أصلا التضخم ، إلى الاقتصاد المحلي ، فيظهر بشكل حاد

[1] ناويس أسماء ، **اثر سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر (1990-2011)** ، رسالة ماجستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة شلف ، 2013-2014 ن ص55.

[2] حميد عزري ، مرجع سابق ، ص83.

[3] محمد مروات السمان ومحمد ظافر محبك ، وأحمد زهير شامية ، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص328.

ومستمر في السلع الوسيطة والأولية والنهائية المستوردة ، أي : عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان فإن ذلك ينسحب على زيادة الطلب على السلع المحلية ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها1.

وتفسر هذا النوع من التضخم ثلاث حالات وهي :

أ-ارتفاع التكاليف: الزيادة في أسعار المواد الأولية أو المواد الاستهلاكية المستوردة ينتج عنه ارتفاع في تكاليف انتاجها مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار.

ب-زيادة السيولة: إن استيعاب كمية من السيولة سيزيد لا محالة من السيولة في الاقتصاد مما ينتج عن تغيرات في الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار.

ج-الدخل المحلي : إن ارتفاع الطلب الأجنبي سيؤدي إلى تسجيل في ميزان المدفوعات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات وبالتالي الزيادة في الدخل القومي ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي وعند الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب سيصبح تضخما استنادا إلى قيمة مضاعف التجارة الخارجية 2.

خامسا: التمييز على أساس مدى حدة الضغط التضخمي:

1.**التضخم الزاحف** : هو التضخم الذي يعبر عن الارتفاع البطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا خلالها يكون الطلب الكلي معتدلا3 ، وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي ، ولكنه يعكس انخفاضا بطيئا وتدريجيا في قيمة العملة 4، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه ، وعدم خروجه عن السيطرة ، لذلك فإن معظم الدول الصناعة اختارت أهدافا للتضخم بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو الاقتصادي من جهة ، وهذا لا يعني الاتجاه بمعدل التضخم يساوي الصفر ، لأن ذلك لا يسمح بأن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في

[1]عمار عبد الجبار ، **التضخم ودور السياسة المالية والاقتصادية** ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد الثالث ، بغداد ، 2006 ، ص39.
[2]السيد متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الفكر والنشر ، عمان ، ص 219.
[3]أسامة محمد الغوالي ، مجلاي محمد شهاب ، **مبادئ النقود والبنوك** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1999 ، ص88.
[4] YVES BERNARD et d'autres **, Dictionnaire économique et financier** , édition du seuil , Paris , 1975 , p677-678.

فترة دورة الأعمال ، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك مثل ، حفز الطلب الكلي 1، ويكون انعكاسات هذا النوع من التضخم على الاقتصاد الوطني أقل خطورة حيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحدّ من آثاره2.

2.التضخم الجامح : وهو اخطر أنواع التضخم ، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا ، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا.3 حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع ، بل من يوم إلى يوم وارتفاع الأسعار يكون تبعا لارتفاع النفقات ، وارتفاع النفقات تبعا لارتفاع النفقات، ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الاسعار ، ويضطر الأفراد إلى التخلص من النقود .بمبادلتها بالسلع لتلافي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جدا 4، ولقد اعتبر " آرثر لويس " العالم الاقتصادي البريطاني معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف ، والتضخم الجامع يترك آثارا كارثية على الاقتصاد يصعب على السلطات الحكومية علاجها حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ، ومخزن للقيم مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير انتاجية وهذا ما يجعل السلطات تقوم بإبدالها بعملة جديدة كما حصل في كثير من البلدان5 ، ففي اليونان ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948 عما كانت عليه سنة 1939 ، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة وفي فرنسا إلى 1000 مرة وفي إيطاليا 6000 مرة6.

[1]قدي عبد المجيد ،**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص56.
[2]عقيل جاسم عبد الله ، **النقود والمصارف بنغازي** ، منشورات الجامعة المفتوحة دون سنة منشورة ، ص193.
[3]وضاح نجيب رجب ، مرجع سابق ، ص31.
[4]أحمد محمد احمد أبو طه ، مرجع سابق ، ص 79.
[5]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 62.
[6]فؤاد هاشم ، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1969 ، ص2080.

المبحث الثاني: أسباب وآثار التضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة او متخلفة ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد فكان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الاجراءات التي تكفل الحد مجموعة من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية ، والتخفيف من حدّة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية ويعلن علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة ، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة ، ولعلاج ظاهرة التضخم يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار.

المطلب الأول: أسباب حدوث التضخم

1-**التضخم الناشئ عن زيادة الطلب** : يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات ، وسوق عوامل الانتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق ، بحيث ينتج عن هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار فالأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الكلي على القدرة الانتاجية للاقتصاد ، ويرجع هذا التحليل الاقتصادي " كينز" ، الذي قرر أن التضخم يحدث عندما يكون الانفاق الكلي $\mathbf{C + I + G + (X - M)}$ أكبر من قيمة الناتج الكلي Q عند مستوى الاستخدام الكامل ،وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار ، تكون نتيجة لصدمات الطلب ، وبالتالي حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، ونكتب :

$$(\boldsymbol{C + I + G + (X - M)}) > \mathbf{Q}$$

حيث C حجم الاستهلاك ، و I حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد ، وG حجم الانفاق الحكومي ، X حجم الصادرات ،M حجم الواردات 1، حيث يوجد عدة عوامل ، تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع ومن أهمها :

أولا : زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري :

وهذا ما تبحثه النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأثمان، فزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل تتمثل في ظهور بوادر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يفسح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل، والضوابط في جهاز الأثمان والتحكم في حركات الأسعار، لتحقيق ذلك التوازن في الأسواق.

فالنظريات الخاصة بالتوازن تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الانفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل، يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة، وهي الزيادة في الانفاق الكلي ثم تقابلها زيادة متماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، وتعتبر هذه الزيادة هي العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للأسعار2 .

ثانيا: التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

إن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض والاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحدث ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامّة وزيادة الانتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانات التي فتحتها البنوك للمستثمرين.3

[1]حميد عزري ، مرجع سابق ، ص84.
[2]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص 94-95.

ثالثا: العجز في الميزانية:

يعتبر هذا الأسلوب سببا رئيسيا منشئا للظاهرة التضخمية في كثير من البلدان الأوروبية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية وما بينهما، وتعتبر هذه الطريقة وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الانتاجية، وتشغيل العناصر الانتاجية المعطلة في المجتمع فضلا عن المشاريع التي تساهم في توفير الرفاهية، وتسيير العمل اليومي كدفع رواتب الموظفين مثلا.3

والعجز في الميزانية يعني زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة، وتمويل هذه النفقات في مرحلة التشغيل الكامل عن طريق الاقتراض من البنك الدولي، وذلك عن طريق الزيادة في إصدار النقود 1.

واعتبرت الحكومات أن سياسة عجز الميزانية هو وسيلة ضرورية لانعاش الحركة الاقتصادية على شرط توفر العناصر التي ستعتبر مجالا للإنفاق العام ، في سبيل انتقال المجتمع من حالة الركود إلى حالة الرواج 2.

رابعا: تمويل العمليات الحربية :

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الاصدرا لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة للمال تبدأ قبل اندلاع الحرب لاستعدادها لها ، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد وكذلك بعد الحرب لإصلاح ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد 3.

---

[1]وضاح نجيب رجب ، **التضخم والكساد ، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي** ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2011 ، ص 58.

[2]غازي حسين عناية ن مرجع سابق ن ص102.

[3]دحماني رابح ، **أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر** ، دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017 ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2019 ، ص37.

خامسا: الارتفاع في معدلات الأجور:

إن أحد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأسعار هو الزيادة في الاجور ، ويعتبر الارتفاع في الأجور الجانب الأكبر والأهم من تكاليف الانتاج ، فبدلا من أن يقوم أصحاب المشروعات بتحميل الزيادة في الأجور على نفقات الانتاج الأخرى أو إنقاص حجم الأرباح ، فإنها تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع أسعار المنتجات ، وبالتالي فهي تحقق هدفها في الاستجابة لمطالب العمال بزيادة الأجور ، وعادة ما تكون الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في إنتاجية العمال ، والزيادة في الأسعار تكون أكبر من الزيادة في الاجور ، إن هذه الزيادة في الاسعار تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية لدى العمال ، مرة أخرى ، وبالتالي يطالبون مرة جديدة برفع اجورهم عبر الضغط على أصحاب المشروعات بواسطة نقاباتهم العمالية ، فتزيد تكاليف الانتاج ، وترتفع الأسعار من حديد ، ومن ثم تزيد الأجور ، فيقع الاقتصاد في دورة خبيثة للتضخم (لولب الأسعار–الأجور)1.

سادسا: التوقعات والأوضاع النفسية:

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي إلى عوامل نفسية، وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم 2.

ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الاقاويل، والتنبؤات والتوقعات، فالتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا يزيد من حركة النشاط، ولانتعاش في قطاعي الاستثمار، والاستهلاك 3.ويؤدي ارتفاع الأسعار حيث يقوم المنتجين باستغلال أصولهم الحالية للحصول على نسبة أكبر من الأرباح فتزداد الكفاية الحرية لرأس مال المستثمر مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار 4.

---

[1]أحمد زهير شامية ، **النقود والمصارف** ، دار زهران للنشر ن عمان ، الأردن ، 1993 ،، ص362.
[2]بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 151.
[3]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص113.
[4]شهاب مجدي محمود ، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسة النقدية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002، ص88.

2-العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض:

إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي[1]،وذلك راجع لبعض الاسباب أهمها :

***تحقيق الاستخدام الكامل** : قد يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الانتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الانتاجي عاجزا وفي مستوى دون المستوى المرتفع لذلك الطلب الكلي المرتفع[2].

***عدم كفاية الجهاز الانتاجي** : قد يتصف الجهاز الانتاجي بعد المرونة والكفاية في تزويد السوق بالسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع ، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الانتاجي المستخدم في العمليات الانتاجية ، وقد تكون الأساليب المستخدمة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة ، وقد يكون النقص في العناصر الانتاجية كالعمال والموارد الأولية[3] .

***النقص في العناصر الانتاجية:** كالعمال، والموظفين المختصين، والمواد الخام، والمواد الأولية[4] .

***النقص في رأس المال العيني:** قد يعود عدم المرونة للجهاز الانتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يساعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود خلل توازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الانتاجي[5] .

---

[1]أحمد هني ، العملة والنقود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص144.
[2]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص116.
[3]بن عيسى أمينة ، **العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ،بنوك و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولعوم التسير ،جامغة تلسمان ، 2014-2015، ص153.
[4]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ، ص116.
[5]بلغزوز بن علي ، ممرجع ساق ، ص152.

المطلب الثاني: آثار التضخم

إن التضخم كظاهرة له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، حيث أن من أكبر آثاره فقد النقود لأهم وظائفها وهي كونها مقياسا للقيمة ومخزنا لها، فكلما ارتفعت الاسعار تدهورت قيمة النقود متسببة في ذلك في اضطراب المعاملات بين الدائنين والمدينين، وبين البائعين والمشترين، وبين المنتجين والمستهلكين، فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجأ الناس إلى بديل من عملتهم المحلية.

وآثار التضخم منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ، إلا أنه يلاحظ أن الآثار الإيجابية للتضخم محدودة ولا تتحقق إلا إذا كان التضخم في محدود ونسبة بسيطة معقولة ، أما الآثار السلبية فهي متعددة وتزداد حدّتها كلما ارتفع معدل التضخم 1.

وعلى العموم قد أجمع المفكرون الاقتصاديون على عرض آثار التضخم في العناصر التالية :

ا.آثار التضخم الاقتصادية :

1-أثر التضخم على توزيع الدخل القومي : إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات ، لتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل الوطني2 ، فالدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الانتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بنسبة ، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية3.

يؤدي الارتفاع في المستوى الكلي للأسعار والذي يعني انخفاض الدخول الحقيقية نظرا لانخفاض قيمة النقود إلى إعادة توزيع الدخول التي ليست لصالح أصحاب الدخول الصغيرة،

---

[1]مصطفى وائل مصطفى أبورمضان ، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين** ، دراسة قياسية للفترة 2000-2015 ، مذكرة ماجستر ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين ، 2016 ، ص24.

[2]حميد آيت طالب ، **محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،1997 ،ص32.

[3]بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص152-153.

نظرا للثبات النسبي الذي تمتاز به هذه المداخيل، التي قد ترتفع ولكن ببطيء وبنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار وبفترات لاحقة لها.

بالمقابل تنعكس آثار التضخم بصورة إيجابية على فئات أخرى داخل المجتمع كالمنتجين والتجار الذين ترتفع معدلات أرباحهم بنسبة اكبر من ارتفاع معدلات تكاليف الانتاج، لإضافة لارتفاع قيمة مخزونهم السلعي وانخفاض القيمة الحقيقية للضرائب والفوائد الإسمية التي يدفعونها، وهذا ما يؤدي إلى تعميق التفوت بين طبقات المجتمع وتدهور مستوى المعيشة لبعض الفئات 1، بينما يرى البعض أن التضخم يسهل تطبيق سوق العمل . بحسب ما يطلق عليه " الخداع النقدي " ، حيث بفضل العمال ارتفاع الأسعار والاجور على الاستقرار في كل منهما 2.

وفي أحوال كثيرة نجد أن علاقة التأثير الأمامية (أي تأثير الدخول على التضخم) لا تتكافأ في حالات كثيرة مع علاقة التأثير الخلفي (أي تاثير التضخم على الدخول) ، ولكن أيا كان الأمر فإن الدخول الحقيقية في القطاعات التي تشهد ارتفاعا في الأرباح قد شهدت في السنوات الأخيرة زيادات ملموسة في العديد من البلدان العربية3.

2-أثر التضخم في إعادة توزيع الثروة : إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخولة الحقيقية ، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار باستمرار إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهذا ما يتسبب في إلحاق الأضرار المالية للدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة وخشية ذلك يطالب المدينون باحتساب أسعار الفائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أخطار مالية ، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم ، غير أن الارتفاع الحاد في اسعار الفائدة له أضرار بالغة على الاقتصاد قد تجره على الانكماش والركود 4.

---

[1]عفراء علي خضور ، **دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميوان التجاري في سوريا خلال الفترة (1990-2012)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2015 ، ص24.

[2]جمعة محمد ، **السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1970-2000)** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، 2005 ، ص243.

[3]محمود عبد الفضيل ، **مشكلة التضخم في الاقتصاد المربي ، الجذور والمسببات والاجماد والسياسات** ، الطبعة الأولى ، دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص80-81.

[4]عبد الرحمان اسماعيل وعريقات حربي ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص345-346.

يعمل التضخم على مساعدة المدينين في تخفيض أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقة للنقود الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية للدين، ولكم بقوة شرائية أقل مما كانت عليه في الفترة التي قاموا فيها بالاقتراض[1] .

3-أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يمارس التضخم تأثيرا ضارا في ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم تؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الناتج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى ان فترات التضخم تكون السلع المحلية فيها ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة تنافسية سعرية وهذا يؤثر في وضع ميزان المدفوعات[2].

أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا في ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الانتاج الداخلي، ومن ثمّ يزيد الميل الحدّي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة إلى السلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات[3].

4-أثر التضخم على سعر الفائدة: إن وجود التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة الإسمية لها، وارتفاع معدله (أي التضخم) قد يؤدي إلى أن تصل هذه القيمة الحقيقية إلى الصفر أو أن تصبح سالبة، وكأن التضخم يأتي ليكافئ المدين ويعاقب الدائن[4].

---

[1] لحول عبد القادر، **العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظر المدرسة النقدية الحديثة دراسة قياسية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، 2015 ، ص214.

[2] مصطفى رشدي شيحة ، **الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات** ، الطبعة الأولى ، الدار اللجامعية للنشر ،الاسكندرية ، 1978 ، ص302.

[3] صفاء عبد الجبار الموسوي طه مهدي محود ، مرجع سابق ،ص38.

[4] أحمد محمد عادل عبد العزيز ، **الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)** ، دار التعلم الجامعي ، اللاسكندرية ، 2016 ، ص51.

حيث فقدت التحليلات الاقتصادية حول سعر الفائدة أهميتها بعد أن انهارت النظرية الكمية للنقود في وجه التحليلات الكينزية ، وأصبحت هذه التحليلات واقعية بعد أن سلم " بيجو " آخر المدافعين عنها بوجهة نظر " كينز" ، ويرى التحليل الكينزي لسعر الفائدة في تحليلهم للطلب الكلي الفعال في مجال ضيق فقط ، حيث نظر إليه على أنه آلية لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، بالإضافة إلى أنه عائد السندات في تحليلهم للطلب على النقود ، ليعاد الاهتمام بسعر الفائدة في تحليل النقديين ، حيث أدركوا أن أثر سعر الفائدة يتعدى لكونه فقط تكلفة للاقتراض ، أو أنه العائد المقابل للاحتفاظ بالسندات ، فالنقديون يعتقدون أن التغير في سعر الفائدة يؤثر على أرباح الشركات وأسعار أسهمها في السوق المالية ، وسعر العقارات ، فلسعر الفائدة دور أكثر أهمية في تحديد الطلب الكلي .

وبما أن التضخم ظاهرة نقدية، حسب "فريدمان" فإن استقرار أسعار الفائدة عند مستواها الطبيعي، هو أداة هامة لمكافحة التضخم، وذلك في إطار السياسة النقدية الصارمة لدعم الطلب الكلي، حيث أن مستويات منخفضة للفائدة تعني تكلفة أقل للاقتراض، والحفظ على القيمة الرأسمالية للسندات والأصول المالية والعينية الأخرى التي يحتفظ بيها الأفراد و المستثمرين على وجه الخصوص1 .

5-أثر التضخم على الشركات ورأس مالها: من نتائج التضخم أن تزيد الشركات زيادة غير معقولة في عددها، وتزيد رؤوس مالها المستقلة فيها، طمعا في الربح وفي كل يوم تؤسس شركات، وفي كل يوم تزيد شركات في رؤوس أموالها، وإذا استثنينا شركات الملاحة، التي لم يستطع الألمان مباشرتها أثناء الحرب بفعل الحصار ومراقبة العدو للسفن وإغراقها، فإن عدد رؤوس أموال شركاتهم الصناعية والتجارية قد تضخم بدوره تضخما هائلا لا تجيزه ظروفهم لو أنها كانت طبيعية.

[1]حميد عزري ، مرجع سابق ، ص152.

والتضخم من نتائجه الحتمية إنشاء شركات فجة غير مدروسة لا تلبث أن تنافس بعضها البعض، بل تنافس أيضا الشركات ذات الخبرة والمران، ويقوم بين الشركات التي تعمل في غرض واحد أو أغراض متقاربة، صراع لا تؤمن عواقبه، يؤدي بكثير منها إلى الإفلاس[1] .

6-أثر التضخم على الادخار: لما كان التضخم يعني انخفاض قيمة النقود فإنه لابد أن يؤثر على قرارات المدخرين، حيث تضعف ثقة الأفراد في وحدة النقد وتضعف بالتالي رغبتهم بالاحتفاظ بمدخرات تنخفض قيمتها من فوائض نقدية أو أوراق مالية أو تجارية ...فينقص ميلهم للادخار، ويزداد ميلهم للاستهلاك، مما يزيد من حدة التضخم وهذا بدوره يعمل على القضاء على مدخرات الطبقات المتوسطة الدخل لأنها ستسحب من المدخرات التي تم تكوينها في فترات سابقة [2].

7-أثر التضخم على الاستثمار : إن الأثر السيء للتضخم على الادخار سينعكس أيضا على نوعية الاستثمارات حيث تتجه رؤوس الأموال المدخرة من القطاعات الصناعية الانتاجية ذات النفع الحقيقي للاقتصاد إلى القطاعات الاستهلاكية –الكمالية– الخدمية التي تتميز بارتفاع معدل أرباحها وبقصر أجلها ، فتحقق هذه القطاعات معدلات نمو تفوق معدلات النمو المتحققة في القطاعات الأساسية ، مما يؤدي إلى إحداث اختلال في الهيكل الانتاجي وتشوه في اتجاهات الاستثمار ، كما قد تتجه رؤوس الأموال النقدية غلى الاستثمار في أنشطة اقتصادية يغلب عليها طابع المضاربة ، وتنعدم فيها الانتاجية الاجتماعية ومن هنا يشجع التضخم ظاهرة الادخار العيني ، أي الاتجاه إلى اقتناء الأصول العينية المضمونة القيمة والمرتفعة العائد ، ويعتبر هذا سوآءا في تخصيص الموارد المالية للأغراض الاستثمارية مما يؤدي إلى انحراف في هيكل الانتاج ، وليس هذا فحسب بل يتولد عن مثل هذه الأنشطة ما يزيد من درجة ضغوط التضخمية[3].

8-اثر التضخم على الصادرات: يمارس التضخم تأثيره السلبي على الصادرات من خلال ، ما يباشره من زيادة في نفقات الانتاج في القطاعات المنتجة للتصدير ، حيث تزداد أسعار

[1] زكرياء مهران ، **التاريخ يفسر التضخم والتقلص** ، مؤسسة عنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012 ، ص28.
[2] عبد الرحمان يسري أحمد ، **اقتصاديات النقود** ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1979ن ص275-276.
[3] محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني ، مرجع سابقق ، ص

هذه السلع مقارنة بالسلع في الدول الأخرى وهو أمر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية .

9-أثر التضخم على الواردات: إن زيادة أسعار المنتجات المحلية قد تدفع المجتمع إلى استبدالها بسلع مستوردة أرخص، مما يؤدي إلى زيادة الواردات[1].

10-أثر التضخم على التجارة الخارجية: التضخم وارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية (أي يكون سالبا) أي أن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات ويرجع سبب ذلك إلى التحليل التالي:

عندما ترتفع اسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي فإن تلك الدول تحجم عن استيراد تلك السلع، ما يؤدي إلى خفض حجم الصادرات.

عندما ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة في الدولة نفسها ، ولكن بأسعار أقل فإن المجتمع المحلي سوف يترك السلع المحلية ذات الأسعار المرتفعة ، ويتجه نحو السلع المستوردة ، وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يزيد .

إن زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات[2] .

11-أثر التضخم على الانتاج : يكون التضخم عادة مصحوبا بانتعاش الأموال الاقتصادية وارتفاع مستوى التشغيل والانتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة من ارتفاع الأسعار الذي يدفع المنتجين وأصحاب الأعمال إلى مضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الانتاج والذي يؤدي إلى استخدام عمالة أكبر ،تؤدي بدورها إلى زيادة الارباح.[3]

كما يولد التضخم قطاع تجاري طفيلي لا يزيد من القيمة المضافة للإنتاج، حيث يؤدي التضخم إلى تنشط الدورة اللادارية على حساب الدورة الصناعية، ما يؤدي إلى تفوق الزيادة في أسعار التجزئة، على تلك الزيادة الموجودة في أسعار الجملة والانتاج، هذا الأمر يشوه

[1] مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان ، مرجع ساق ، ص26.
[2] صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود ، مرجع سابق ، ص38-39.
[3] محمود الوادي ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية ، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ،2006، ص301.

هيكلة الاقتصاد الوطني، ما يكرس البطالة، والمضاربة، والتكاسل على العمل الانتاجي الحقيقي الذي يزيد من القيمة المضافة لإنتاج السلع، كما يعمق العجز التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض التصدير للسلع[1].

12-أثر التضخم في انتشار البطالة : ترتبط البطالة عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدول ، حيث تظهر البطالة جلبا وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام ، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي ، أما إذا كانت الدورة خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي ، أما اذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة ، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه ،مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع ، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دورا أساسيا في تشكيل اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ، ونشاط سوق العمال فيها[2] .

II.آثار التضخم الاجتماعية :

1.أثر التضخم في التمايز الاجتماعي :

إذا استمرت الموجات التضخمية لفترة طويلة، لا يلبث أن تؤدي إلى تغيرات اجتماعية في البناء الطبقي للمجتمع.

وهذا يؤدي إلى تحولات كبيرة في بنية المجتمع الطبقي، حيث يتكون المجتمع من طبقة سيادية غنية تضم كبار المالكين، وطبقة متوسطة تضم صغار الملاكين، وطبقة دنيا تضم الفقراء وذوي الدخول الثابتة والموظفين وبالتالي نجد تدهورا جليا في الطبقات الثانية والثالثة، بينما تزداد الطبقة الأولى غنىً وأملاكاً.

[1] حربي محمد موسى عريفات ، **مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص164.
[2] بنزة هشام وضيف الله محمد ، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)** ، رؤية اقتصادية الجزائر ، 2014 ، ص8.

وأهم ما في هذا الأثر من أهمية هو أن التضخم تقوض الطبقة الوسطى وهي الطبقة الفعالة في المجتمع فهي التي تؤمن الطبقة الفقيرة في الأعمال، وهي التي تفتح فرص عمل للفقراء.

وأما تقويض الطبقة الوسطى فمن خلال ابتلاع مدخراتها، وبالتالي تضيع عبثية اللحاق بارتفاع الأسعار[1].

2.أثر التضخم في تفشي الرشوة والفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار ، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية ، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية ، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال ، وتقديم الخدمات المشروعة مقابل نظير مادي ، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي [2].

3.أثر التضخم على التطرف والعنف:

إن أشد ما يحدثه التضخم من خلل اجتماعي، هو الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، فيزيد في دخول البعض القليل، وينقص من دخول الكثير، ومن بين الفئات التي لم يعطيها المجتمع حقها هي الطبقات المثقفة وخريجو الجامعات.

حيث أن الكثر من خريجي الجامعات يفاجؤون برواتهم الدنية ، مقابل ارتفاع مستوى الأسعار الذي لا يحمل ، ومعدل زيادة الأسعار لا يقابله ولا يواجهه زيادة مماثلة في الأجور ، مما يؤدي إلى حالة يأس من الواقع ، ولاسيما في امتلاك المنزل أو إقامة مشروع متواضع يجد فيه كيانه ، وثقافته العلمية[3] .

[1]وضاح نجيب رجب ، مرجع سابق ، ص104.
[2]البكري أنس ، صافي وليد ، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 208.
[3]وضاح نجيب رجب ، مرجع سابق ، ص111.

4-أثر التضخم في هجرة الأدمغة إلى الخارج :

إن عدم مواكبة الأجور والمتربات النقدية لمتطلبات العيش ، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية ، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج ، حيث فقدت بالجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتّجهوا إلى الدول الغربية التي تكوّنوا فيها ن أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب ، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي ، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام ، حيث ظهرت موجة جديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية جدا ، باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات[1] .

المطلب الثالث: مكافحة التضخم

تتمثل أهم وسائل مكافحة التضخم في :

1-السياسة النقدية: و هي مجموعة القواعد و الوسائل و الأدوات و الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة [2]، فأهداف السياسة النقدية تمثل أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية ،حث تعمل الأهداف المرسومة من قبل السلطات النقدية على تحديد سلوك الأعوان الاقتصاديين غير الماليين ،و هو ما قد يؤثر مجمل توازنات الاقتصاد الوطني[3].

فعلى صانعي السياسات النقدية أن يوازنوا بين أهداف الأسعار والإنتاج، و الحاصل انه حتى البنك المركزي الأوروبي، الذي لا يستهدف سوى التضخم، قد سلم عموما بأنها تولي اهتماما كذلك بتحقيق استقرار الإنتاج و الإبقاء على الاقتصاد في حالة تقرب من التشغيل الكامل، و على مستوى بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي يملك تفويضا مزدوجا

[1] عمران وليد ن مرجع سابق ، ص64.
[2] عبد المجيد عبد المطلب ، **السياسات الاقتصادية على المستوى النقدي** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص93.
[3] الطاهر لطرش ، **الاقتصاد النقدي والبنكي** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،، 2015 ، ص139.

صريحا من الكونغرس الأمريكي، فان هدف التشغيل يحظى باعتراف رسمي و يوضع علي قدم المساواة مع هدف التضخم.1

***الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية تتمثل في:**

أ_ معدل إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة الأقدم وسائل الرقابة و الضبط ، حيث تعتمد على دعامتين : سقف إعادة الخصم و سعر إعادة الخصم ، فالأول أثره كمي و الثاني أثره سعري ، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجا البنك المركزي بوضع سقف للإقراض و ذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود و منح الائتمان ، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الوسم حور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث يعّد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الاقراض و تضيف إليه مختلف العمولات و علاوة الخطر2.

ب_ معدل الاحتياطي القانوني : يتمثل في نسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك الجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي جبرا ، دون أن تتقاضى مقابلها أي عائد ، و تختلف نسبة الاحتياطي القانوني تبعا لمستويات الودائع و آجالها ، و تعتبر هذه الاحتياطات ذات هدف مزدوج ، فهو من جهة وسيلة لحماية أموال المودعين ، و تمكينهم من سحب أموالهم عند الحاجة و من جهة أخرى تعتبر أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض للاقتصاد3.

ج_عمليات السوق المفتوحة: تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان، وهي ما يقوم به البنك المركزي من بيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي وذلك من اجل التحكم في وضع النقود ولعمليات السوق المفتوحة دور رئيسي

---

[1]كوشي ماتي ، **عودة إلى الأسس –ماهية السياسة النقدية** ، مجلة التمويل والتنمية ، الصندوق النقد الدولي ، العدد 3 ، المجلة 46 ، سبتمبر 2009 ، ص46.

[2]إكن لونيس ، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)** ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص51.

[3]أبرير محمد ، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية ، دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ،، 2008 ، ص50.

في التمويل الحكومي حيث انه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوق المالية تزداد النقود وبالتالي يزداد الإنفاق الحكومي1.

***الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:**

أ – تأطير القروض: تستخدم هذه الأداة في الفترة المرتفعة الأسعار و يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة عجز2، فهو إجراء تنظيمي يفرض و يطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن3 .

ب – السياسة الانتقائية للقروض: حيث يقوم البنك المركزي بأساليب انتقائية في منح قروض معينة، أو مراقبة توزيعها، يهدف ذلك إلى توجيه القروض إلى مجالات يراد النهوض بها بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة، ويمكن أن تشمل سياسة الانتقاء للقروض منح أسعار تفاضلية لإعادة خصم الأوراق التجارية أو تمييز في أسعار الفائدة، وتسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد قروض ممنوحة لبعض القطاعات في لاقتصاد.

ج – الإقناع الأدبي: و يتمثل في التعليمات و الإرشادات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية تغير سلوكها في الاتجاه الذي يخدم السياسة الائتمانية العامة، و مع هذا فان سياسة الإقناع الأدبي لا تعطي تأثيرا واضحا إلا إذا دعمت بالأدوات الأخرى ، خاصة غير المباشرة منها : و تلتزم البنوك التجارية عادة بالتعليمات و الإرشادات ، و في بعض الأحيان التهديدات من البنك المركزي ،باعتباره بنك البنوك فهو الملجأ الأخير للإقراض.

د – هامش الضمان المطلوب : يطلق مفهوم هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية ،أي أن باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية و تسديد الباقي من أموالهم الخاصة ، و باستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد

[1]التافه أحمخد أبو الفتوح ، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1988 ، ص230-231.
[2]عياش قويدر ، **إصلاح السياسة النقدية في الجزائر** ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و ت و ع ت ، رسالة ماجستر غير منشورة ، 1999 ، ص28.
[3]عمران وليد ، مرجع سابق ، ص33.

، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة ، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة و تقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، و تتخصص هذه النسبة في حالة الكساد من اجل تشجيع حركة الاستثمار1.

2 _السياسة المالية: تعرف بأنها برنامج تخططه الدولة و تنفذه مستخدمة فيها مصادرها الإرادية و برامجها الاتفاقية، لإحداث أثار مرغوبة أو تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي 2، و ذلك لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقق العدالة الاجتماعية ، والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات3.

*أدوات السياسة المالية للحد من التضخم :

أ-الرقابة الضريبية :

تتكامل أثار كل من الضرائب والإنفاق العام لحصيلتها، لذا يصعب التعرف على الأثر النهائي للضريبة على المستوى العام للأسعار دون تحديد فئات الدخل التي تستحمل الضريبة و فئاته التي تستفيد من حصيلة الضريبة، عن طريق الإنفاق العام4. فارتفاع معدل الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ذلك إنها تفرض على الدخول والثروات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى فان تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار يعتمد على مرونة الطلب والعرض للسلع و الخدمات5

[1]أبرير محمد ، مرجع سابق ، ص54.
[2]عاطف وليم أندوراس ، **السياسة المالية وأسواف الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، 2005 ، ص118.
[3]دراوسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)** ، رسالة ماجستر غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص49.
[4]ناصر مراد ، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** ، دار هومة ، الجزاشر ، 2003 ن ص63.
[5]عزري حميد ، مرجع سابق ، ص162.

ب- سياسة النفقات العامة:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري ، أهم مكونات ميزانية الدولة ، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور و المرتبات في الميزانية العامة ، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات ، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام ، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ، ثم انخفاض الدخول التي تولدها تلك النفقات ، و بالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات ، مما يحقق استقرار نسبيا في مستويات الأسعار[1] .

[1] أحمد محمد صالح الجلال ، مرجع سابق ، ص66-68.

خلاصة:

إن معظم الدول حاربت ظاهرة التضخم وواجهتها من ظهورها و مازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية و القضاء عليها و هذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول ، فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي ، و القضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية ؟ و في حالة عدم القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا و البحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها و البحث فيها إن وجدت من اجل الوصول إلى حلول مشاكل اقتصادية أخرى.

الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي.

تمهيد:

ان تحقيق معدلات نمو مستمرة هو هدف لجميع المجتمعات فليس هناك اختلاف على ان هذا الهدف هو مفتاح الرفاهية الاقتصادية فتلبية الحاجات لأفراد المجتمع خصوصا اذا كان المجتمع يمتاز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة مثل، دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن هنا يجب دراسة كل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي خصوصا العوامل التي لم يحسم بعد اثرها والتي تتباين من مجتمع لآخر، ومن القضايا الجدلية في الاقتصاد والمتعلقة بالعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي هو التضخم.

ينظر الى التضخم على انه مشكلة وذلك لتأثيره على توزيع الدخول والثروات لتاثير الأسعار على القيم الحقيقية للدخول والثروات فيستفيد البعض بينما يتضرر آخرون، كما أن التضخم يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد الكلي ففيما يكون اثر إيجابي في المدى القصير على زيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة الا ان الامر ينعكس فيما بعد الى اثر سلبي اذ يؤدي الى انخفاض كفاءة استخدام الموارد من خلال تخصيص الموارد لاستخدامات اقل كفاءة.

ففي هذا الفصل سنتطرق الى مبحثين:

المبحث الأول: يدرس الاطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: يدرس علاقة واثر التضخم بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد اهم القضايا التي شهدت اهتماما منقطع النظير في السنوات الأخيرة، لاسيما مع بداية الخمسينات من القرن الماضي حيث عرفت الفترة باسم العصر الذهبي لنظريات النمو، وكثيرا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية الاقتصادية، حيث لهما ارتباط وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتقدمة، اما الثاني يرتبط بالدول المتخلفة.

سنحاول من خلال هذا المبحث ضبط المفاهيم والمصطلحات الأساسية للنمو من خلال التطرق الى مختلف التعاريف المقدمة من طرف الاقتصاديين، تحديد المؤشرات والمحددات، النظريات والنماذج، والتطرق الى التعاريف الأساسية للتنمية الاقتصادية والفرق بينهما وبين النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، نذكر منها:

النمو الاقتصادي هو: "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن".[1]

عرف الاقتصادي فرانسوا بيرو النمو الاقتصادي أنه: " الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي او الصافي للقيمة الحقيقية".

[1] محمد بوطلاعة، رميسة كلاش، **اثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد03، العدد06، جامعة الجزائر، 2020، ص113.

وعرفه سيمون كوزنت على انه: "ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسة والايدولوجية التي يحتاج الامر اليها".[1]

اما فلامينغ فيري في تعريفه للنمو الاقتصادي: "بان هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد او بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.[2]

ويعرف النمو أيضا انه: "الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة الى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي".[3]

ويعرف النمو كذلك بانه: "توسيع قدرة الدولة على انتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها".[4]

ويعرف أيضا النمو الاقتصادي: "على انه محصلة نتاج اقتصادي بصفة عامة بما تحقق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تفوق الزيادة في النمو السكاني".[5]

ومن التعريف السابقة يمكن ان نستنتج أن النمو الإقتصادي لايعني فقط حدوث الزيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى ان معدل النمو لابد ان يفوق معدل نمو السكان، وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما الا ان نمو السكان يكون بمعدل اعلى من هذا الناتج مما يؤدي الى عدم زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي فبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد الا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.

---

[1] فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد17، جامعة المدية، 2020، ص127.

[2] مليك محمودي، يوسف بركان، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد07، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص261.

[3] عطيبة عبد الواحد واخرون، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، التوزيع العادل للدخول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص218.

[4] رتيعة محمد، **السياسة الجبائية، الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**، دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير في الحصاء والاقتصاد التطبيقي، فرع الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، ص32.

[5] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية ابشرية، النمو الاقتصادي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص09.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث تحديد مفهوم لمصطلحها غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين، الا انهم يجمعون على ان التنمية الاقتصادية تشمل، جميع جوانب الحياة في المجتمع، [1] وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين كما يلي:

يرى جيراد ماير بان: "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".

كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة.[2]

عرف Kindle Berger التنمية الاقتصادية بانها: "الزيادة التي تطرا على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنلوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة او التي ينتظر انشائها.[3]

يرى Baldwin Meier بان التنمية هي "عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".[4]

تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على انها "العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وشركائه".[5]

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص122.
[2] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)**، دار هومة، الطبعة الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر، ص50.
[3] محمد مدحت العقاد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1980، ص82.
[4] حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص26.
[5] إسماعيل محمد قانة، **اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص07.

عرف محمد عجيمة واخرون التنمية بانها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال، المتراكم في المجتمع عبر الزمن.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل، للتنمية الاقتصادية على انها التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

ان الفهم العام لكلمتي "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية" ينصرف الى معنى التغيير المرتبط بالتحسين، لكنه توجد فروقات أساسية بينهما، ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب:

-التنمية الاقتصادية تشير الى البلدان النامية والنمو الاقتصادي يشير الى البلدان المتقدمة.

-التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

من هذا التمييز نجد ان:

-النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح.

-حالة النمو يمكن ان تكون وليدة مصادفة او ظروف عابرة، تسمح بتبدل إيجابي في حجم الناتج الوطني او الصادرات، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تبادلات عميقة وواسعة، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم الا عبر أجيال من العمل، الهادف الدؤوب كما تستلزم إرادة واعية فاعلة.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص20.

-مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل، بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الإيجابي، اما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي.

-النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل، الا على المدى الطويل.

-حالة التنمية الاقتصادية تتميز باكتسابها زخما وثباتا مع الوقت، بينما يتعرض منحنى النمو للتذبذب صعودا وهبوطا.

-ان مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني ان المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية الشاملة.

-وان التنمية الاقتصادية وحتى ما ينتج عنها من نمو اقتصادي تهدف في النهاية الى تحقيق رفاهية الانسان واشباع حاجاته.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات ومحددات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي فان الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بانه "القيمة الاسمية او الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال، فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد او الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة".[2]

باعتبار ان النمو الاقتصادي ماهو الا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك

[1] بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر، 2017، ص780.

[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص77.

النشاط ومن هنا فان هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1-المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع اغلبها الى سوء التقدير، او اغفال اثر التضخم، او اغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، الا انه لا يزال افضل واسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند اجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

***معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية او معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا الى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

***معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لاتعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج او الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

***معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لايمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لاخر، لذلك يلزم

تحويل العملات المحلية بعد إزالة إثر التضخم الى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2-المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

3-مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس انه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبيه خبراء صندوق النقد الدولي الى ان هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك ثم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).[1]

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي:

تنوعت محددات النمو بين القدم والحداثة، نذكر منها بان السنوات الأخيرة قد شهدت وضع الكثير من المحددات انطلاقا من الدراسات التجريبية التي اجراها بعض الاقتصاديين على عدة بلدان والتي حددت وجود ارتباطات إيجابية او سلبية بين معدلات النمو الاقتصادي وهذه

[1] . محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص117-119

المحددات، وقد نبها الاقتصاديين Barro et salai Martin في بحثهما عن النمو على النقط التالية:

*الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول يرجع الى عدة متغيرات كمية مفسرة لهذا التفاوت في المعدلات.

*الدول التي تتوفر على راس مال بشري ابتدائي مرتفع تتقارب بشكل اسرع نحو الحالة المعتدلة.

*بشكل عام يرتبط النمو سلبا مع المؤشرات التي تعكس تدخل الدولة في الاقتصاد.

*النمو يرتبط سلبا مع معدل الخصوبة.

سنركز فيما يلي على بعض المحددات الحديثة فقط:

1-راس المال العمومي capital publique:

في نموذجه عن النمو الذي قدمه Barro(1990) بين فيه ان النفقات العمومية تلعب دورا مركزيا داخل النموذج، هذه النفقات ذات الطابع الاستثماري والمتمثلة أساسا في الهياكل القاعدية كالنقل، وتهئية الطرقات ووسائل الاتصال من شانها ان تترافق إيجابيا ومعدلات نمو مرتفعة، بينت الدراسة كذلك تاثير معدلات الاخضاع الضريبي باعتبارها مصدرا لتمويل هذه النفقات.

2-مستوى التعليم والصحة:

في دراسة اجراها Barro (1990) بين من خلالها ان الدول التي سجلت فيها معدلات تمدرس مرتفعة حققت في المقابل، معدلات نمو مرتفعة، لان مستوى التعليم المرتفع يضيف معارف جديدة للعامل ما يؤدي به الى الرفع من انتاجيته.

3-الدور المؤسساتي le role des institutions:

دراسات حديثة عدة اكدت على دور تحسين وتطوير المؤسسات للرفع من الأداء الاقتصادي للدول، يقصد بالدور المؤسساتي هنا تلك القوانين والأعراف والنظم السائدة في المجتمع والتي تسير وتضبط العلاقات بين فئات المجتمع، أكد الاقتصادي الأمريكي Douglass North على ان المؤسسات تلعب دورا محددا في النمو الاقتصادي.

4-مستوى التضخم:

أشار (1997) Barro الى ان المستويات المرتفعة من التضخم ترتبط سلبا مع معدل النمو الاقتصادي (بين 15% الى 20%)، فالمعدلات المنخفضة من التضخم محفزة أكثر للنمو الاقتصادي ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق الضغط على مستويات الاستثمار والادخار يتأثران بمعدلات الفائدة.[1]

5-الديمقراطية ومؤشر الحقوق السياسية:

نفس الدراسة التي اجراها (1997) Barro اثبتت وجود ارتباطا إيجابيا بين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر الحقوق السياسية الذي اعده (1983-1982) Grastil، فمستوى الحرية السياسية يدعم النمو الاقتصادي في البداية، لكن مستويات متقدمة من الديمقراطية قد تعرقل معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة للبرامج الاجتماعية وسياسات إعادة توزيع الدخل المنفذة بقرارات سياسية.[2]

6-شروط التجارة:

ان التحسن في شروط التجارة وزيادة الانفتاح على الاقتصاد الخارجي من خلال حركة الصادرات والواردات (المبادلات التجارية) سيعمل على زيادة الدخل المحلي الفعلي ومن المحتمل الاستهلاك المحلي الفعلي الذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي الفعلي من خلال

[1] بوحزام سيد احمد، **النمو المحاربي للفقراء في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص18-20.

[2] Robbert j, Barro, **les facteurs de la craissance économique une analyse transsersale par pays**, economica, paris, France 1997, p50-58.

زيادة العملية الإنتاجية والتوظيف المحليين، فمثلا قد يستجيب بلدا مصدرا للنفط للارتفاع في السعر النسبي للنفط بزيادة توظيفه وانتاجه.

ويعتبر التغير في شروط التجارة خارجي المحدد بالنسبة الى معدل النمو للبلد الواحد ولذلك يكون مشمولا كأداة وهكذا فان التحسن في مشروع التجارة يحدث توسعا ظاهريا في الناتج المحلي.[1]

7-الاستهلاك العمومي:

الدراسات التي اجراها (1997، 1995، 1994، 1990)Barro اكدت كلها على وجود ارتباط سلبي بين معدل النمو الاقتصادي والنفقات العمومية (باستثناء نفقات التعليم والدفاع)، حيث قدر معدل الارتباط السلبي ب 0.136 في دراسة لسنة 1997، ويؤكد في هذا السياق بان كمية كبيرة من النفقات العمومية غير المنتجة (وتبعا لذلك الجباية المرتبطة بها) تخفض من معدلات النمو الاقتصادي من اجل قيمة ابتدائية معطاة للناتج الداخلي الخام.[2]

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، نذكر منها:

الفرع الأول:النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك اراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة الى اراء كل من جون سيتوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي ان التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وانه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وان الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك انه ما ان تبدا الأرباح في التراجع حتى تستمر الى ان يصل معدل الربح الى الصفر، ويتوقف التراكم الراسمالي، ويستقر

[1] روبرت يارو، ترجمة نادر ادريس التل، **محددات النمو الاقتصادي**، دراسة تجريبية عبر البلدان، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص26-27.
[2] بوحزام سيد احمد، مرجع سابق، ص21.

السكان، ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف، اذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فان النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، وهذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، او يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[1]

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في التسعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها، الفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل اهم أفكار النيوكلاسيكية تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تاثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما ان نمو الناتج الوطني يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وارباح، كما انه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، راس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك ان بالنسبة العنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، اما التنظيم فيرى انصار النظرية ان المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.[2]

الفرع الثالث:النظرية الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز (1883–1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929–1932)، وبموجب هذه النظرية فان قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي : معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغيير في الدخل الى الدخل، معدل النمو المرغوب:

[1] جورج نايهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية، اسهامات النظرية الكلاسيكية (1970-1980)**، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر ص229-230.
[2] فضيلة ملواح، علي مكيد، مرجع سابق، ص128.

يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، ومعدل النمو الطبيعي: وهو اقصى معدل للنمو يمكن ان يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب ان يتحقق التعادل، بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقرارتهم الإنتاجية، اما اذا تعادل، معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هنالك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[1]

الفرع الرابع:النظرية الحديثة: ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحويل نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، اماغريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل، (1992) فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية واحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لراس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لمون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بانها قسمت راس المال الى جزأين، هما: راس المال المادي، وراس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لايتحقق الا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[2]

[1] مليك محمودي، يوسف بركان، مرجع سابق، ص263.
[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار حامد لننشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص34.

المبحث الثاني: علاقة وأثر التضخم بالنمو الاقتصادي

ان دراسة العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي موضوع بحوث نظرية وتجريبية عديدة كون ان السياسة الاقتصادية الكلية تهدف الى تحقيق نمو مرتفع ومستدام في الناتج المحلي الإجمالي الى جانب المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بتخفيض معدلات التضخم، لذا سعت النظريات الاقتصادية والعديد من الدراسات التجريبية الى ربط ظاهرة التضخم بالنمو الاقتصادي اين توصلت الى بعض جوانب العلاقة بين هذين المتغيرين التي سندرسها في هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

1-تفسير الكلاسيك العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

في معتقدات الكلاسيك ان مخرجات الاقتصاد (الناتجy) لا يتم تحديدها عن طريق خلق النقود، بل من قبل وظيفة الإنتاج في المدى القصير، حيث وظيفة الإنتاج يتم التعبير عنها بالعوامل التالية كما في المعادلة الموالية:

$$F = Y(T.K.L)$$

وفقا لهذه المعادلة الناتج يتحدد من خلال تفاعل (راس المال، العمل، الأرض)، وبالتالي النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية، كما أشار آدم سميت ان اهم عامل مؤثر في النمو هو الادخار وبالتالي الاستثمار.

2-تفسير كينز العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

فسر كينز العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وفقا لنموذجه الذي يتالف من منحنيات العرض والطلب كما يلي:

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تكون إيجابية في حالة عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، لما يزداد الطلب ترتفع معه الأسعار مما يشجع المنتجين على زيادة انتاجيتهم (زيادة النمو) نتيجة لارتفاع أسعار منتجاتهم، لكن سرعان ما تصبح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عكسية عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، حيث يزداد الطلب دون ان تقابله زيادة في العرض (مما يرفع المستوى العام للأسعار).

3-تفسير النقديين العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

فسر النقد بين العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وفق فريدمان من خلال منحنى فيليبس، التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو انه كان غير متوقع مكن خلال تفاجئ المنتجين بارتفاع أسعار منتجاتهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف وبهذا يعمدون الى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهذا يتحقق على المدى القصير فقط، ولكن عندما يكون التضخم متوقعا يعني ذلك ان معدل البطالة عند مستواه الطبيعي ومنه لا تكون مبادلة بين التضخم والنمو في الاجل الطويل.[1]

المطلب الثاني: أثر التضخم على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الأفكار النظرية والدراسات التجريبية التي أجريت حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، في هذا الشأن نجد اتجاهين رئيسين هما:

*الاتجاه الأول: وهم انصار حيادية النفوذ ومنهم منظرو النظرية الكمية في صورتها البسيطة والذين ينظرون للنقود على انها متغير حيادي، فرغم ان ارتفاعها او انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار الا انها لا تؤثر على مستوى النمو، لان هذا الأخير حسبهم مرتبط بعوامل، حقيقية لا علاقة للنقود به مثل حجم الاستثمار وتوفر التقنية المتطورة واليد العاملة.... الخ.

[1] حكيمة بن علي، **دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2016)**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، جامعة باتنة، الجزائر، 2020، ص444.

اما النقداويين ومنهم مبلتون فريدمان فقد أشار الى ان كمية النقود تؤثر على الكميات الحقيقية تكون في الفترة القصيرة دون الطويلة، فزيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها، وهو ما يدفع المنتجين الى زيادة انتاجهم لاغتنام فرص الربح التي يتيحها السوق فتزيد معدلات النمو على المدى القصير، لان أسعار مختلف الخدمات الإنتاجية سوف تتأخر عن الارتفاع لكونها مربوطة بعقود ما بين مختلف الأطراف وهو ما يسمح للمنتجين من الاستفادة من الأرباح الإضافية التي يتيحها الارتفاع في الأسعار.

اما على المدى الطويل فان اتجاه الاقتصاد الى مستوى التشغيل يجعل، زيادة الإنتاج غير ممكنة وبالتالي تنصرف كل زيادة في الطلب الناتج عن زيادة كمية النقود الى رفع المستوى العام للأسعار دون الكميات.

بالنسبة لكينز فان زيادة كمية النقود سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة على افتراض بقاء الطلب عليها ثابت، وانخفاض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية لراس المال ثابتة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات الإنتاجية ويزيد مستوى التشغيل والنمو نتيجة زيادة الكميات المنتجة، فانهم لم يبتعدوا عن هذا التحليل اذ يرى كينز ان النقود يمكنها ان تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الفعال، اما في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة وهو ما يشجع الاستثمار وطلب سلع وخدمات إنتاجية، وفي ظل عدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد فيخلق هذا الامر حو تنافسي بين المنتجين لاجتذاب الطاقات الإنتاجية فترتفع أسعارها خالقة زيادة في التكاليف الحدية للإنتاج دون زيادة فعلية في حجم الإنتاج الحقيقي.

*الاتجاه الثاني: هم الذين يرون ان التضخم يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي لان النقود حسبهم ليست حيادية، وقد اهتمت بعض نماذج النمو الداخلية بتبيان اثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي من خلال دراستها لتأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، علما ان نظريات النمو الداخلي هي ذلك الاتجاه الذي يرى ان معدل النمو يتحدد بمتغيرات النموذج في

حد ذاتها خاصة على المدى الطويل والتطور التقني يعتبر محدد داخلي للنمو في المؤسسة وليس مطلبية خارجية، من أهمها:

1–نموذج Sidrauski والذي عالج فيه مشكل النمو الداخلي من خلال دراسة أثر زيادة كمية النقود في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يتأثر بكمية النقد المخلوقة في الاقتصاد اذا استطاعت ان تؤثر في قرارات الافراد فيما يتعلق بتفضيل الاستهلاك او النقود أي بعبارة أخرى الادخار، وهذا النموذج ان نمو الكتلة النقدية بمعدل بطيء وثابت يؤدي الى ثبات معدل الفائدة وهذا الأخير يخفض التضخم مما يؤدي الى تراجع تكاليف المنتجين وهو ما يزيد من ارباحهم ويشجعهم على الإنتاج اكثر فيرتفع النمو.[1]

2–نموذج Jeam-Pierre Laffarague : استعان بالعديد من المعادلات الرياضية والتحليلات والفرضيات التي تحاول ان تبسط الواقع وذلك لتبيان ان الاختلاف بين الطلب على النقود من طرف الاعوان الاقتصاديين والذين قسمهم الى أربعة أصناف وهم الرأسماليين، العمال، البطالين، والدولة، وعرض النقود من طرف الدولة والذي اعتبره مثل السلع المادية الأخرى التي تنتج بمزج مختلف عوامل، الإنتاج يؤثر على معدل نمو الاقتصاد وذلك من خلال تأثيرها على كل منم الادخار والاستثمار، فانخفاض معدل الفائدة الناتج عن زيادة كمية النقود من طرف الدولة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية من طرف الرأسماليين وبالتالي زيادة حجم الاستثمار وزيادة هذا الأخير الى حد معين يؤدي الى تخفيض المردودية الحدية الناتجة عن كل وحدة إضافية منتجة، وبالتالي يصبح الاستثمار اقل جاذبية، ويقل اقبال الرأسماليين على الاستثمارات فيرتفع طلبهم على النقود وهو ما يؤدي الى انخفاض حجم الإنتاج في مرحلة موالية فترتفع الأسعار لان الطلب اكبر من العرض فتقل مدخرات طبقة العمال وترتفع أرباح الرأسماليين فيحاولون زيادة الإنتاج وهكذا يستمر الوضع.....الخ[2]

[1] رقية بوحيضر، **اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء برامج الانفاق العام خلال الفترة (2000-2020)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص8-9.

[2] بناني فتيحة، السياسات النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص172-183.

وما يمكن الإشارة اليه فيما يخص تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي هو انهم أقروا العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي عبر قناة العرض النقدي غير انهم لم يجزموا بانها طردية او عكسية وانما راوا ان خصائص كل بلد ومميزات القطاع النقدي والحقيقي فيما هو الذي يحدد اتجاه هذه العلاقة.[1]

المطلب الثالث: واقع التضخم في الجزائر (1990-2020)

يعتبر التضخم من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية.

والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر:

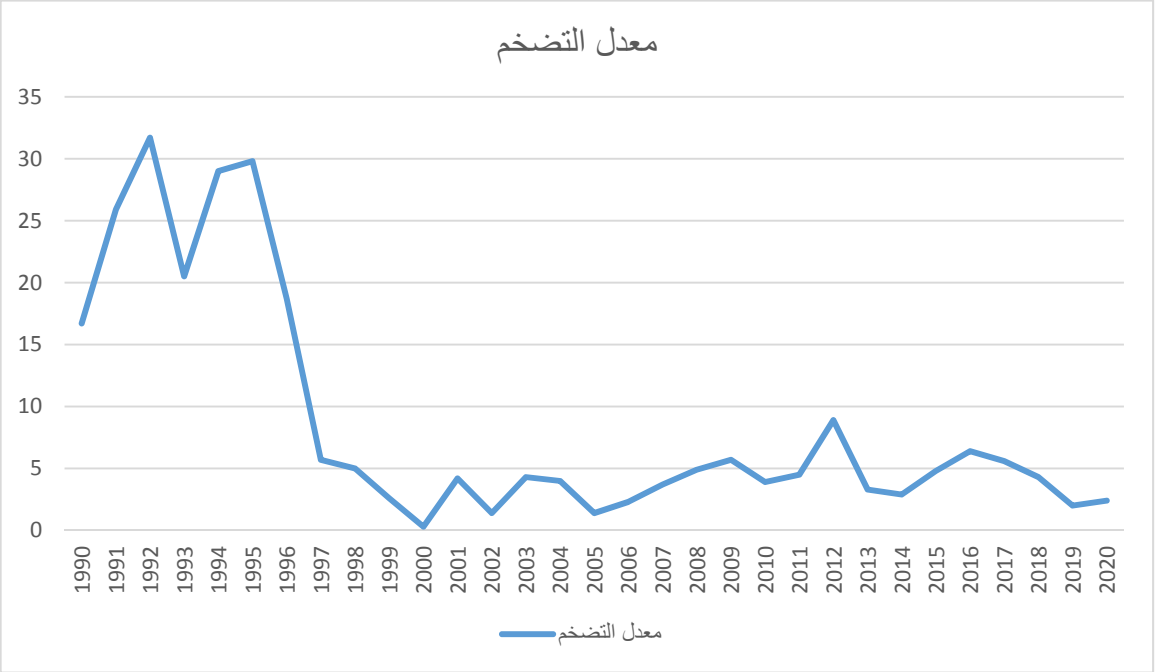
الجدول (1): تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2020)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	16.70	2001	4.20	2012	8.90
1991	25.90	2002	1.40	2013	3.30
1992	31.70	2003	4.30	2014	2.90
1993	20.50	2004	4	2015	4.80
1994	29	2005	1.40	2016	6.40
1995	29.80	2006	2.30	2017	5.60
1996	18.70	2007	3.70	2018	4.30
1997	5.70	2008	4.90	2019	2
1998	5	2009	5.70	2020	2.40
1999	2.60	2010	3.90		
2000	0.30	2011	4.50		

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

[1] رقية بوخيضر، مرجع سابق، ص10.

الشكل (3) :تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شهد معدل التضخم ارتفاعا واضحا بداية من عام 1990 اين سجل 16.70% ، ثم 25.90 % عام 1991، وفي عام 1992 وصل الى 31.70% ويرجع هذا الى زيادة المعروض النقدي والتي بلغت 11.35% ، 21.07% ، 24.23% على التوالي بسبب الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، بالإضافة الى تخفيض العملة الوطنية وما ترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديون الخارجية، وكذا دعم السلطات النقدية للنشاط الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية مما أدى الى حدوث عجز موازني قدر ب 1.2% و 8.7% في سنتي 1992 و1993 على التوالي، كما اثر تعديل سعر الصرف أيضا على ارتفاع معدلات التضخم في سنة 1991، وفي عام 1993 عرف معدل التضخم تراجعا محسوسا اين سجل 20.50% ، ثم عاود الارتفاع في عام 1994 التي تمثل بداية تطبيق برامج تطبيق الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي والذي تمكن خلاله تقييم السياسة النقدية ليصل الى 29% ثم انتقل الى 29.80% عام 1995، ويعد هذا الارتفاع

شيئا منطقيا نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل حصة الأسد في تشكيلة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة الى هذا فقد أدى اجراء تخفيض العملة الوطنية في افريل 1994 بنسبة 40.70% الى ارتفاع في معدلات في مستوى التضخم.

بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بدأت معدلات التضخم تعرف الانخفاض حيث سجلت 5.70% عام 1997 لتنخفض بعد عام من ذلك لتصل الى 5% بفارق كبير مقارنة بفترة بدايته، ويرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم الى انتهاج الدولة لسياسات مالية نقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة الى تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من خلال اتباع سياسة دخول متشددة، كما ساعد التحكم في توسع الكتلة النقدية على تخفيض معدلات التضخم حيث سجلت الجزائر في سنة 2000 معدل تضخم قدره 0.30% وهو ادنى حد لمعدل التضخم لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، هذه النتائج تدل على ان العامل النقدي يعتبر من اهم الأسباب المنشئة للفجوات التضخمية في الجزائر.[1]

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ان معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% الى ارتفاع معدل التضخم الى 4.20% في سنة 2001 لتنخفض بعدها الى 1.40% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع الى 17.30% من جهة وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4.30% و4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الاسر في اطار الحد الأدنى للأجور إضافة الى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لينخفض بعدها الى 1.40% سنة 2005.

[1] حسان بخيت، **قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي**، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد15، العدد20، جامعة الشلف، الجزائر 2019، ص227-228.

في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم الى 3.70% مقابل 2.30% في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار الى الارتفاع فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ومن جهة أخرى تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الالبان التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدا في سنة 2007، فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا بل واصل الى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر نجد ان محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، اذ ان الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار، وعليه بلغ معدل التضخم 5.70% في سنة 2009 مقابل 4.90% في سنة 2008.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 الى 3.90% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة الى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من اثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7% وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 اذ بلغ 4.50% حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير اقوى للتضخم المستورد، فضلا عن ان النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى الى ارتفاع الأسعار، بالإضافة الى وجود صدمة على الطالب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات مواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012، فضلا عن اثر

السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...) واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8.90% في سنة 2012، وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم الى 3.30% و 2.90% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، الا ان التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، اذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012.

عقب الازمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.80% في سنة 2015 ثم 6.40% في سنة 2016، ولايبدو ان هذا الارتفاع في التضخم راجع الى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار اهم المنتجات الأساسية المستوردة...)

بل هو راجع أساسا الى النقائص في ضبط الأسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

اما خلال الفترة (2017–2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8.38% و 11.10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي ، الا ان معدل التضخم تراجع الى 4.30% في سنة 2018 مقابل 5.60% في سنة 2017، ليبلغ 2% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية اما في سنة 2020 فقد بلغت نسبة التضخم 2.40% ، وبمقارنتها مع السنة الماضية باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا، قد شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية ب 0.2% والمواد المصنعة ب 5.35% مما اثر على الوتيرة الاجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 2% سنة 2019 الى 2.4% سنة 2020.[1]

[1] ادبرب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر، 2021، ص41-43.

خلاصة:

ان مجتمعات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا شانها شان كل المجتمعات تهدف الى رفع مستويات النمو الاقتصادي والمحافظة على ديمومتها، حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل، الى دراسة الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي من تعاريف مختلفة وإبراز اهم مؤشرات، محددات ونظريات له، كما اشرنا الى التنمية الاقتصادية وذلك لتوضيح الفرق بينهما وبين النمو الاقتصادي، فتبين ان هناك جدلا واختلاف بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وايديولوجياتهم فيما يتعلق بظاهرة النمو الاقتصادي، وهذا يعزي الى التغيرات العشوائية والمتسارعة التي تحدث على المستوى الاقتصادي التي تتم في فترة زمنية وظروف مختلفة لا تطبعها الاستمرارية والشمولية.

اما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تطرقنا الى دراسة علاقة واثر التضخم بالنمو الاقتصادي، حيث توصلنا الى ان التضخم ظاهرة تحمل العديد من السلبيات للاقتصاد، وتؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، فكل زيادة في معدل التضخم تؤدي الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج، وبدراستنا لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) اتضح ان اكبر معدل للتضخم كان في سنة 1992 بنسبة 31.70%، واقل معدل له كان في سنة 2000 بنسبة 0.30%.

الفصل الثالث :دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990.2020)

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها كل من الفصلين السابقين حول، التضخم والنمو الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2020 فيعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (التضخم والنمو الاقتصادي) سنحاول تطبيق الدراسة القياسية على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الديناميكية الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة، مع الاعتماد على المعايير التي يجب ان تراعي من طرف كل دراس للقياس الاقتصادي والمتمثلة أساسا في المعايير الاقتصادية المحددة انطلاقا من النظريات الاقتصادية والمعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج إضافة الى معايير القياس الاقتصاد، معتمدين في ذلك على برنامج– Eviews باستخدام نموذج ARDL وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

المبحث الثاني: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

في هذا الإطار، سيتم عرض اهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإطار الزمني الموزع ARDL، وأبرز اهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مميزات منهجية ARDL

ان اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها ان تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الاصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، لكن هناك اختبار بديل كمنهج المتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للاطار الزمني الموزع ARDL لصاحبه Pesaran and shin، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في : [1]

-يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا اكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.

-يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما اذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي I(0) او الرتبة (1) أي I(1) او في حالة الخليط بينهما، نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما اذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي I(2).

-يطبق نموذج ARDL اطار النمذجة من العام الى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الابطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد K(P+1) من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الابطاء المثلي لكل متغير، حيث P هي اقصى فترة ابطاء يمكن ان تستخدم K وهو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختبار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل Akaike info iterion (AIC) /Hannan-Quinn(Hqc)

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص254.

او Schwarz info criterion (SIC).[1]

علاوة على ذلك تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين نستطيع طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل، في ان واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL وهو ان يستند على إطار المعادلة الواحدة.[2]

المطلب الثاني: مدخل الى النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

في نموذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتاثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى ان التعديل في المتغير التابع الاستجابة بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن.

فاذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فان المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج هذا وتكون احدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء Distributed Models lag في ذلك، حيث ان الأساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الابطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Yt= a0Xt + a1X_{t-1} + a2X_{t-2} +.....apX_{t-p} + Mt$$

ويمكن ان يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Yt يعتمد على القيم السابقة Y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي.

[1] عادل رقرير، **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص250.

[2] اقشيش رميسة، **تاثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020، ص37.

AR(p)Autoregressire Model

$$Yt= B1Y_{t-1} + B2Y_{t-2} +\ldots\ldots BpX_{t-p} + \sum t$$

بمعنى اخر ان الطريقة الإضافية او البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية، في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية ويمكن التعبير في حالة وجود K من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Yt= B0+B1Y_{t-1} + B2Y_{t-2} +\ldots\ldots+ BPY_{t-p} + a0X_{t-1} + a2X_{t-2} +\ldots\ldots+aPX_{t-a}+\sum t$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع «Autoregressive – Distributed Lag » (ARDL) حيث $\sum t$ حد الخطا العشوائي – التشويش الأبيض– والنموذج هو نموذج الانحدار الذاتي، بمعنى ان المتغير Yt هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطاة للمتغير نفسه، كما ان لديه مكونات ابطاء موزع وذلك في شكل ابطاءات متتالية للمتغير التفسيري X واحيانا يتم استبعاد االقيمة Xt نفسها من هيكل نموذج الابطاء الموزع كما ان Bo يمثل الحدث P رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الابطاء للمتغير Xt) t متغير الزمن (الاتجاه الزمني) ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا ب ARDL وهذا النوع من النماذج مستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطا غير مقيد unrestricted Error Correction (uECM).[1]

وبصورة اشمل تكمن الصبغة العامة لنموذج ARDL (P,q1,q2……qk) مكون من متغير تابع Y وعدد K من المتغيرات التفسيرية .....X1,X2 الشكل التالي:[2]

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 09، جامعة بغداد، 2013، ص183-188.

[2] عابد بن عبد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا**، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، العدد 32، 2007، ص29.

$$\Delta yt = C + \sum_{j=1}^{p} B1i\Delta yt - i + \sum_{i=0}^{q1} B2\Delta 1t - 1 + \sum_{i=0}^{q2} B3\Delta X1t - i + \cdots + \sum_{i=0}^{qk} Bk\Delta Xkt - 1 + a1Yt - 1 + a2X1t - 1 + a3X2t - 1 + \cdots + akxkt - 1 +$$

حيث ان:

C : الحد الثابت

Δ : الفروق من الدرجة الأولى

K : عدد المتغيرات

P : فترة ابطاء المتغير التابع Y

Q1,q2……..,qk: فترات ابطاء المتغيرات التفسيرية Xk

X1,X2….. على التوالي:

B1, B2……..,Bk معاملات العلاقة قصيرة الاجل.

a1, a2……..,ak معاملات العلاقة طويلة الاجل

∑t: حد الخطا العشوائي

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:[1]

Ho: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات والتي تتمثل في:

$$a1 \neq a2 \neq a3 \neq a4 \neq a5 \neq a6 \neq 0$$

H1: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a1 \neq a2 \neq a3 \neq a4 \neq a5 \neq a6 \neq 0$$

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص188.

-وقيل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على الخطوات التالية:[1]

-التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) فهو يبطل منهجية نموذج ARDL.

-صياغة نموذج تصحيح خطا غير مقيد

Unrestricted Error correction (uecm) والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.

-في الخطوة الثانية تحديد بنية فترة الابطاء الكافية للنموذج.

-التأكد من ان أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.

-التأكد من ان النموذج مستقرا ديناميكيا

-تنفيذ الحدود « bounds test » لرؤية ما اذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

-اذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6 يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل مستويات النموذج فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطا غير مقيد unrestricted Error correction.

-استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تاثيرات العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث:[2]

1-يتمثل الاجراء الأول في اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد vector

[1] اقشيش رميسة، مرجع سابق، ص40.

[2] مجدي الشورجي، **العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان**، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28، نوفمبر، ص18-20.

unresyricted model autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

-معيار Hannan and Quinn (HQ 1979)

-معيار (AIC 1973 AKaike)

-معيار (SC,1978 schwarz)

-معيار خطا التوقع النهائي final prediction Error (FPE) المقترح من قبل، (1969) Akaike

2-يتمثل الاجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم اتباع اجراء اختبار النموذج الذي بتنقل من العام الى الخاص General to specific والذي يتمثل في الغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية، الخاصة به اقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

-يتمثل الاجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطاة واحدة بواسطة اختبار (إحصائية اختبارF)

4-اما الاجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطاة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة الجدولية المناظرة المحسوبة في Pesaran et al 2001، ونظرا لان اختبارا له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار:

-قيمة الحد الأدنى ونفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمتها الأولية بمعنى انها متكاملة من الرتبة صفر.

–قيمة الحد الأعلى ونفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى انها متكاملة من الرتبة واحد صحيح قيمة الحد الأعلى ونفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى انها متكاملة من الرتبة واحد صحيح حيث:

*اذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

*اذا كانت قيمة إحصائية f المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

*اذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والاعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولايمكن اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

*اذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي (1) فان القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل اذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، فان هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثاني: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL

المطلب الأول: منهجية الدراسة وطرق الاقتصاد القياسي

في هذا الإطار سيتم عرض اهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)، كون ان الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم سكون السلسلة الزمنية واختبارات جذر الوحدة

تختص هذا الفرع لتقديم نظرة شاملة حول اختبارات الجذر الوحدة، ولكن قبل ذلك ينبغي تقديم مفهوم عام حول سنكون السلسلة الزمنية.

أولا: مفهوم سكون السلسلة الزمنية

يقصد بسكون السلسلة الزمنية: ان البيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت وبشكل مستقل عن الزمن، وكذلك التباين يكون ثابتا عبر الزمن، ويتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام، ان ادخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار غالبا ما يقضي الى نتائج مضللة مثل، ارتفاع قيمة معامل لتحديد (R2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف، وبسبب ذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدا من خلال توظيف اختبارات جذر الوحدة اذ تعد الخطوة الأولى في تحليل البيانات.

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرار او السكون)

تستخدم اختبارات حذر الوحدة لتحقيق من استقرارية السلاسل الزمنية فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، كما يعني وجودها في أي من السلاسل الزمنية على

اختلافها ان متوسط المتغير وثباته غير مستقلين عن الزمن، فافتراض سكون السلاسل الزمنية يؤدي الى ظهور مشكلة الانحدار الزائف.[1]

ومن اشهر اختبارات الاستقرار او السكون وأكثرها استخداما هما، اختبار (ديكي–فولر) الموسع (ADF) "واختبار فيليس وبارون (PP)، حيث يعتبر فرض العدم بوجود جذر الوحدة– السلسلة الزمنية غير ساكنة ضد الفرض البديل ان السلسلة الزمنية ساكنة– اذا تم رفض فرض العدم فان السلسلة الزمنية ساكنة (أي عدم وجود جذر الوحدة)، اذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لإحصاء tau (t) تزيد عن القيمة الحرجة (الجدولية) لADF فإننا نرفض فرض العدم وفي مثل هذه الحالة، تكون السلسلة الزمنية ساكنة، وعلى العكس اذا حسبنا (t) وكانت لا نريد عن القيمة الحرجة ل tau فإننا لا نرفض فرض العدم، وفي مثل هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويجب التأكد من ان الباحث تأكد من ان يستخدم القيمة الحرجة ل (t) المناسبة.[2]

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

يختص هذا الفرع لتقديم عرض موجز حول اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أولا: اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بانه، عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين (Xt,Yt) بحيث ان التقلبات في أي من السلسلتين تتسبب في الغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة، أي ان بيانات السلاسل تكون غير ساكتة اذا ما اخذت على حدى وتكون ساكنة كمجموعة فهذه العلاقات طويلة الاجل تكون مفيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، أي ان هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها في المدى القصير يتطلب حدوث صفر.

[1] كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، **محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)**، بحث ستل من أطروحة دكتوراه، ص5.
[2] اقشيش رميسة، مرجع سابق، ص43.

التكامل المشترك ان تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة (أي ان تكون البواقي الناجمة من تقدير العلاقة بينهما من الرتبة لذا فان الهدف من اختبار جذر الوحدة هو لتحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من اجل التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها الا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما، وحتى اذا كانتا السلسلتان من نفس الرتبة فليس هنالك ما يضمن اتصافهما بالتكامل المشترك.[1]

وطالما ان السلاسل او المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة او الرتبة الأولى، يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك التي طورها، "جونسون (1988 و1991) وجومانسون وجوسليس (1990)"، وتعتمد طريقتهما على اجراء تقدير الإمكان الأعظم، حيث يتوقف على اختبارين هما، معامل التحول الخطي الأعظم واختبار الأثر، واللذان يستخدمان لتحديد عدد موجهات التكامل المشترك، ويؤديان الى رفض فرض العدم r=0 (حيثr: عدد موجهات التكامل المشترك) ضد اختبار الفرض البديل r≥0 (واحد او أكثر موجهات التكامل المشترك).[2]

ثانيا: نموذج تصحيح الخطا Error correct in model (ECM)[3]

ويتم تقدير نموذج (ECM) عند كون المتغيرين (Xt,Yt) متكاملين تكاملا مشتركا لغرض بيان العلاقة بينهما في الاجل القصير وبعد ذلك تقوم بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار طويل الاجل كمتغير مستقل متباطئ لفترة واحدة في نموذج العلاقة قصيرة الاجل بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة، كما في المعادلة ادناه:

$$\Delta yt = a1\Delta X1 + a2et - 1 + et$$

الفرق الأول، e_t حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي احصائيا

حد تصحيح الخطأ (نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة).

[1] كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، **محددات النمو الاقتصادي في العراق**: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)، أطروحة دكتوراه، ص7.
[2] اقشيش رميسة، مرجع سابق، ص43.
[3] كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، مرجع سابق، ص9.

فنموذج (ECM) يستخدم لتوضيح اقتراب السلسلة الزمنية من حالة التوازن في الاجل الطويل والتغيرات التي تطرأ عليها في الاجل القصير، أي ان نموذج تصحيح الخطأ لديه الامكانية في اختيار وتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الاجلين القصير والطويل كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف.

الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع [1](ARDL)

قد بيساران واخرون سنة (2001) أسلوبا جديدا يعرف بأسلوب اختبار الحدود والذي لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها (كما في التكامل المشترك)، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في اطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) وهذا الأخير يعد اكثر مرونة ومناسب للاستخدام حتى عندما تكون جميع المتغيرات عند مستوياتها I(0) او متكاملة من الدرجة الأولى I(1) او خليط من الاثنين ان هذا النهج يوظف حتى عندما تكون العينات صغيرة ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج الى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشان خصائص السلاسل الزمنية ودرجة سكونها الامر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، كما ان طريقة (ARDL) تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرائق الأخرى، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا يكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2).

وللتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستوجب القيام بالخطوات الاتية:

[1] اقشيش رميسة، مرجع سابق، ص44.

-الخطوة الأولى: تتمثل في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستعمال اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة، هي اختبار اكاكي (AIC) اختبار هاتان كيونن (HQ) واختبار شوازيز (SC).

-الخطوة الثانية: تتمثل في تقدير نموذج متجه لتصحيح الخطأ بواسطة طريقة ال(OLS).

-الخطوة الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطاة بواسطة اختبار (F).

-الخطوة الرابعة: يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة يقيمة (F) الجدولية والمحسوبة، وهناك قيمتين جدولتين لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير قياسي، قيمة الحد الأدنى ونفترض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الاصلية وقيمة الحد الأعلى، ونفترض ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولي لقيمتها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الاتية:

-اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة الحد الأعلى الأعلى لقيمة (F) الجدولية، فسوف يتم رفض الفرضية الصفرية مما يعني ذلك "وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات".

-اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، فيتم قبول الفرضية الصفرية "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

-اما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والاعلى لقيم (F) الجدولية، فان النتيجة "عدم إمكانية تحديد عما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه".

المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة

تخصص هذا المطلب أولا لتحديد متغيرات الدراسة، المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ثم مصادر البيانات لهذه المتغيرات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

تم الاعتماد في هذا النموذج المقترح على المتغيرات التالية، لتفسير اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من (1990–2020)

أولا: المتغير التابع: وهو النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ورمزنا له ب Per.

ثانيا: المتغيرات المستقلة: ومن خلال الدراسات السابقة اخترنا مجموعة من المتغيرات الخارجية بالإضافة للتضخم للمساهمة في إيجاد اثر هذا الأخير على النمو الاقتصادي وهي:

1–التضخم: يعتبر التضخم من اهم مؤشرات السياسة النقدية ورمزنا له بالرمز (inf) معبرا عنه بالنسبة المئوية ونتوقع ان تكون له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

2–الاتفاق الحكومي: يعد من اهم مؤشرات السياسة المالية ورمزنا له بالرمز G، ونتوقع علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي.

3–الانفتاح الاقتصادي: ويتمثل في مجموع الصادرات والواردات مقسوم على الناتج الإجمالي ورمزنا له بالرمز (Over)، ونتوقع علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.

أولا: اختبارات جذر الوحدة ADF و PP

الجدول (2):اختبار ديكي فولر المطور ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level			
		LGDPPC	LINF	LOVERT	LG
With Constant	t-Statistic	-0.7722	-2.4177	-1.3033	-0.9809
	Prob.	0.8125	0.1456	0.6148	0.7465
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5582	-2.6860	-0.4913	-3.0705
	Prob.	0.7855	0.2488	0.9784	0.1354
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3622	-1.5950	-0.2253	1.9446
	Prob.	0.7829	0.1029	0.5967	0.9853
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LGDPPC)	d(LINF)	d(LOVERT)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-4.8017	-8.0010	-4.6934	-5.3205
	Prob.	0.0006	0.0000	0.0008	0.0002
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6762	-7.8786	-4.9760	-5.0061
	Prob.	0.0042	0.0000	0.0021	0.0019
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7657	-8.0234	-0.6688	-4.7254
	Prob.	0.0000	0.0000	0.4172	0.0000
		***	***	n0	***

المصدر:من مخرجات eviews10.

تشير(***) (**) (*) الى مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

من خلال الجدول رقم(2) كشفت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) ان السلاسل الزمنية لكل من (LGDPPC,LINF,LOvert,LG) انها تحتوي على جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى خلال فترة الدراسة، حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار اكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبعد اجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى نجد ان المتغيرات استقرت حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار(ADF) اقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، ومنه متغيرات الدراسة مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول(3):اختبار فيليبس و بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		LGDPPC	LINF	LOVERT	LG
With Constant	t-Statistic	-0.9317	-2.2617	-1.2924	-0.4969
	Prob.	0.7639	0.1903	0.6199	0.8784
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9084	-2.7067	0.0560	-2.4914
	Prob.	0.6253	0.2411	0.9952	0.3297
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2910	-1.4772	-0.1731	1.0210
	Prob.	0.7635	0.1281	0.6154	0.9152
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LGDPPC)	d(LINF)	d(LOVERT)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-4.8024	-8.0010	-4.6644	-5.2184
	Prob.	0.0006	0.0000	0.0008	0.0002
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6740	-7.9823	-5.4889	-4.9562
	Prob.	0.0043	0.0000	0.0006	0.0022
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7874	-8.0888	-4.7541	-4.7917
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***

المصدر:من مخرجات eviews10.

تشير(***) (**) (*) الى مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، على التوالي.

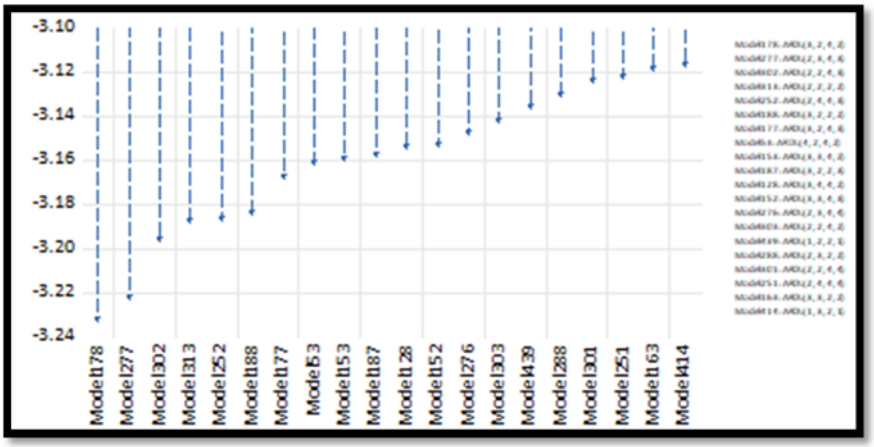
من خلال الجدول (3) يشير اختبار فيلبس و بيرون انه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة وهذا بالنسبة لجميع سلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار(PP) اكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن وبعد اجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى نجد ان المتغيرات استقرت حيث انه كانت القيم إحصائيات الاختبار(PP) اقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، ومنه فان متغيرات الدراسة مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

بعد ان أكد لنا كل من اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس – بيرون أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأول بل انها مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عليها، وهذا يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

الفرع الثالث: تقدير النموذج

بعد اجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، سيتم فيما تقدير النموذج وفقا لمنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL من اجل الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل و القصير والمعروف باختبار منهج الحدود Bound test، ولكن قبل ذلك يجب اولا تحديد فترات الابطاء المثلى وذلك باستناد الى عدة معايير من بينها (Akaike info criterion) حيث سنختار اقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى:

الشكل (4): اختبار درجة التباطؤ المثلى



المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال الشكل(4) اعلاه يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند (3,2,4,2)ARDL التي توافق اقل قيمة لمعيار (AIC) Akaike info criterion .

ثالثا: اختبار منهج الحدودBound test

الجدول(4): نتائج اختبار منهج الحدود Bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.251036	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال الجدول(4) نلاحظ ان قيمة الاحصائية لفيشر المحسوبة بلغت 5.25 وهي اكبر من مستوى الحد العلوي عند مستوى معنوية (5%، 10%) مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، اي وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل التضخم والانفتاح الاقتصادي والانفاق الحكومي، مما يسمح لنا بتقدير المعلمات النموذج في الأجل الطويل.

رابعا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

الجدول(5):تقدير نموذج ARDL(3,2,4,2)

Dependent Variable: LGDPPC
Method: ARDL
Date: 06/07/22 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOVERT LINF LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPC(-1)	0.486724	0.228613	2.129028	0.0546
LGDPPC(-2)	-0.312779	0.175652	-1.780673	0.1003
LGDPPC(-3)	-0.151877	0.104008	-1.460250	0.1699
LOVERT	0.959217	0.170804	5.615903	0.0001
LOVERT(-1)	-0.492603	0.209060	-2.356280	0.0363
LOVERT(-2)	0.525563	0.205819	2.553518	0.0253
LINF	-0.012861	0.015070	-0.853399	0.4101
LINF(-1)	-0.015777	0.017418	-0.905786	0.3829
LINF(-2)	0.048763	0.014052	3.470194	0.0046
LINF(-3)	0.000469	0.017391	0.026970	0.9789
LINF(-4)	0.024537	0.015223	1.611820	0.1330
LG	1.055385	0.136855	7.711722	0.0000
LG(-1)	-0.830844	0.291825	-2.847061	0.0147
LG(-2)	0.445155	0.250971	1.773732	0.1015
C	-8.704697	2.372399	-3.669154	0.0032

R-squared	0.996629	Mean dependent var	7.993737
Adjusted R-squared	0.992696	S.D. dependent var	0.484127
S.E. of regression	0.041374	Akaike info criterion	-3.232141
Sum squared resid	0.020542	Schwarz criterion	-2.512231
Log likelihood	58.63390	Hannan-Quinn criter.	-3.018074
F-statistic	253.4197	Durbin-Watson stat	2.558702
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 99% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث على النمو الاقتصادي بنسبة 99 % والباقي 1% يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 253.419 أكبر من قيم المجدولة أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على التفسير تغيرات التي تحدث على متغير التابع، ونلاحظ أيضا أن أغلب معالم

النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

***تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:**

بعد التأكد من وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و متغيرات المفسرة له، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في اطار نموذج ARDL في الجزائر ونتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (6): نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل(المتغير التابع LGDPPC)

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOVERT	1.014566	0.168137	6.034160	0.0001
LINF	0.046149	0.015514	2.974708	0.0116
LG	0.684809	0.026030	26.30877	0.0000

EC = LGDPPC - (1.0146*LOVERT + 0.0461*LINF + 0.6848*LG)

المصدر:من مخرجات eviews10.

تشير نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل المبينة في الجدول رقم(6) الى:

بالنسبة للوغاريتم الانفتاح الاقتصادي ، تبين انه يرتبط بعلاقة طردية مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و هي معنوية عند مستوى 1%، اي انه كلما زاد الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي

الى زيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.01%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة للوغاريتم معدل التضخم ، تبين انه يرتبط بعلاقة طردية مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و هي معنوية عند مستوى 5%، اي انه كلما زاد التضخم بنسبة 1% يؤدي

الى زيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.05%، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

بالنسبة للوغاريتم الانفاق الحكومي ، تبين انه يرتبط بعلاقة طردية مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و هي معنوية عند مستوى 1%، اي انه كلما زاد الانفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي

الى زيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.68%، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

***تحديد العلاقة التوازنية في المدى القصير: (نموذج تصحيح الخطأ ECM)**

الجدول(7): نتائج العلاقة التوازنية في المدى القصير(المتغير التابع LGDPPC

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.704697	1.695494	-5.134020	0.0002
D(LGDPPC(-1))	0.464656	0.172237	2.697775	0.0194
D(LGDPPC(-2))	0.151877	0.081435	1.865001	0.0868
D(LOVERT)	0.959217	0.134630	7.124813	0.0000
D(LOVERT(-1))	-0.525563	0.155354	-3.383005	0.0054
D(LINF)	-0.012861	0.011887	-1.081904	0.3006
D(LINF(-1))	-0.073769	0.017061	-4.323899	0.0010
D(LINF(-2))	-0.025006	0.016234	-1.540312	0.1494
D(LINF(-3))	-0.024537	0.011138	-2.202967	0.0479
D(LG)	1.055385	0.090291	11.68877	0.0000
D(LG(-1))	-0.445155	0.203206	-2.190659	0.0490
CointEq(-1)*	-0.977933	0.190854	-5.123981	0.0003

R-squared	0.955139	Mean dependent var	0.022377
Adjusted R-squared	0.922241	S.D. dependent var	0.132709
S.E. of regression	0.037006	Akaike info criterion	-3.454363
Sum squared resid	0.020542	Schwarz criterion	-2.878435
Log likelihood	58.63390	Hannan-Quinn criter.	-3.283109
F-statistic	29.03333	Durbin-Watson stat	2.558702
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال الجدول(7) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ظهرت إشارته سالبة وعند مستوى المعنوية مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج المبين اعلاه نجد ان اغلب معلمات النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث انه ظهرت النتائج نوعا ما مغايرة على النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل،فامعدلات التضخم جاءت علاقتها عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، على عكس النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل، أي انه كلما زادة معدلات التضخم يقابلها نقصان في النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

اما الانفتاح الاقتصادي جاءت علاقته طردية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نفس النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل، أي انه كلما زاد الانفتاح

الاقتصادي يزيد معه النمو الاقتصادي في الاجل القصير في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

اما في ما يخص الانفاق الحكومي جاءت علاقته طردية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نفس النتائج المتحصل عليها في الأجل الطويل، أي انه كلما زاد الانفاق الحكومي يزيد معه النمو الاقتصادي في الاجل القصير في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ونلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.97 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%و بالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 97% من اختلال قيمته التوازنية في الفترة، أي أنه يستغرق نحو سنة وشهر حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد وهي تمثل سرعة العودة إلى توازن.

خامسا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من مشاكل قياسية نقوم بالاختبارات الآتية:

***اختبارات فحص البواقي**

الجدول (8):اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.912447	Prob. F(2,10)	0.1980
Obs*R-squared	7.470013	Prob. Chi-Square(2)	0.0239

المصدر:من مخرجات eviews10.

إن اختبار الارتباط الذاتي (LM) BG، يبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء حيث أن الاحتمال المقابل لقيمة$(0.198 > 0.05)Prob\ F$ ومنه نقبل فرضية العدم أي كل الأخطاء غير مرتبطة أي عدم وجود مشكلة لارتباط الذاتي للأخطاء.

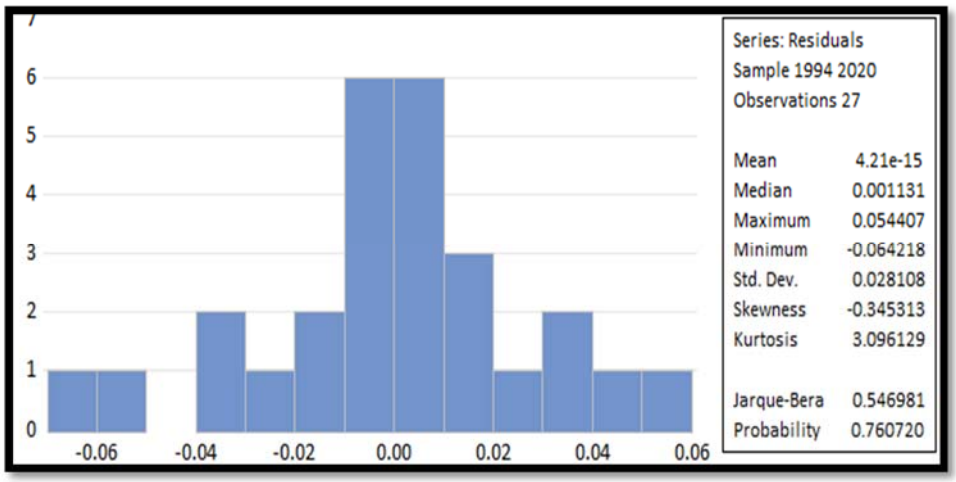
الجدول (9):اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.100271	Prob. F(1,24)	0.7542
Obs*R-squared	0.108175	Prob. Chi-Square(1)	0.7422

المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال اختبار ARCH نلاحظ ان قيمة$0.05 < (0.75)(2)Prob.Chi\ Square$ $0.05)$ وعليه فإننا نقبل الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

الشكل(5):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر:من مخرجات eviews10.

نلاحظ ان قيمة اختبار Jaque-Bera بلغت (0.546) و القيمة الاحتمالية له$(0.760 > 0.05)Prob\ JB$ ، وعليه نقبل الفرض العدمي اي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

***اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:**

سوف نقوم باختبار صحة مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي وذلك باستخدام اختبار RAMSEY RESET Tes ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(10):نتائج اختبار RAMSEY RESET TesT

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LGDPPC LGDPPC(-1) LGDPPC(-2) LGDPPC(-3) LOVERT LOVERT(-1) LOVERT(-2) LINF LINF(-1) LINF(-2) LINF(-3) LINF(-4) LG LG(-1) LG(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.485775	11	0.6367
F-statistic	0.235977	(1, 11)	0.6367
Likelihood ratio	0.573092	1	0.4490

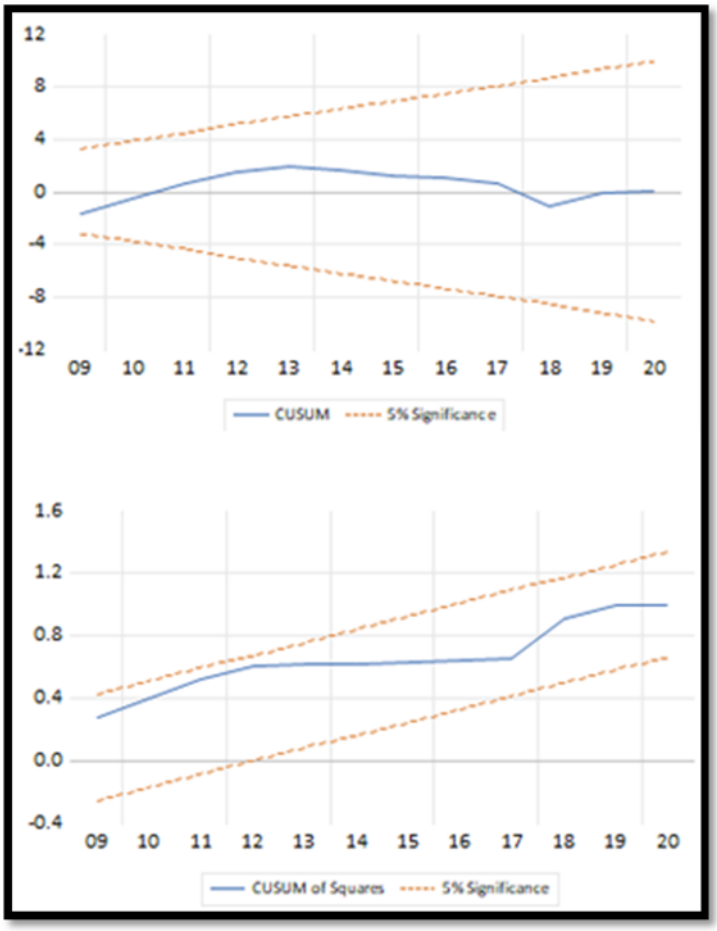
المصدر:من مخرجات eviews10.

من خلال الجدول(10) اعلاه نلاحظ ان قيمة $(0.636 > 0.05)Prob\ F$، وهذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي(النموذج اللوغاريتمي- اللوغاريتمي) المستخدم في التقدير.

***اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(Stability Test) :**

للتأكد من أن النموذج يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل (6):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر:من مخرجات eviews10.

يتضح من خلال الشكل(6) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلية خلال الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%، أي أن هناك استقرار في النموذج و انسجام ما بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

خلاصة :

هذا الفصل عبارة عن دراسة قياسية لاثر التضخم على الاقتصادي الجزائري للفترة (1990-2020) نستخلص ان:

-الحكومة الجزائرية كانت قد تبنت إصلاحات هيكلية لسياساتها الاقتصادية ابرزها سنة 2000 وكانت لهدف قمع التضخم وزيادة النمو الاقتصادي فكانت امر خطوة لتطبيق برنامج استقرار بعد الإصلاحات المتسارعة وكذا الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي بما يحفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى وكذا سياسة الإنعاش التي انعشت النمو وعرف سببها استقرار رغم تذبذب التضخم من قيمة2% الى6% طيلة السنوات الثمانية الأخيرة للدراسة ومنها نستنتج ان هذه القيم لا تؤثر على النمو الجزائري وان القيمة 6% هي عتبة التضخم في الجزائر.

من اهم اهداف الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية هو تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على كل معوقاته ومحاولة التحكم فيها.

ان الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة شهد عدة تقلبات وذلك بسبب عوامل داخلية العشرية السوداء ومراحل خارجية من ازمة 1987 انهيار أسعار النفط وأزمة 2008 العالمية الى أن معظم المؤشرات الاقتصادية ومنها النمو وكذا التضخم عرفت وشهدت تحسنا ملحوظا مع بداية الالفية الجديدة وضمنا في هذه الدراسة اثر التضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)، حيث تم اختيار أربع متغيرات ثلاث متغيرات مستقلة (التضخم والنمو الاقتصادي OYER) ومتغير تابع (حجم التداول والمؤشر العام)، حيث تم اختيار المؤشر العام لاسعار الأسهم كمتغير تابع والباقي كمتغيرات مستقلة، وهذا يهدف الى محاولة نمذجة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

-توصلنا من خلال الدراسة القياسية الى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

-ثبت وجود علاقة معنوية عكسية وتوازن طويل الاجل بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي للفترة (1990-2020).

خاتمة:

من خلال هذا البحث الذي ركز على دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبعد التطرق الى الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية وجدنا ان التضخم ظاهرة تحمل العديد من السلبيات للاقتصاد، فالجزائر خلال الفترة 2000–2020 عرفت استقرار في الأسعار في بداية الالفية الجديدة ولكنها عادت للتغيير الكبير في السنوات الأخيرة، وفي نفس الوقت فقد عرف النمو الاقتصادي معدلات موجبة ومتذبذبة.

لمعالجة الموضوع طرحت الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990–2020؟

ومن خلال هذه الدراسة القياسية عن طريق نموذج ARDL التي تناولناها في هذه الدراسة توصلنا الى ان هناك علاقة طويلة الأمد وقصيرة الأمد عكسية تربط بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث انه في محل دراستنا الجزائر وفي الفترة المدروسة تأثر النمو بتذبذب ظاهرة التضخم الا ان للتضخم عتبة في الجزائر لا يكون فيها له اثر سلبي وهي نسبة 6% ومنه فلتحقق نمو اقتصادي يجب مكافحة ظاهرة التضخم والتحكم فيها وتعتبر الدراسات القياسية اهم وسيلة للتبوء بأثار الظواهر الاقتصادية ونمذجة حلول جذرية الا ان التضخم ليس المؤشر الاقتصادي الوحيد الذي يتحكم بسيرورة النمو الاقتصادي ولتحقيقه يجب دراستها كلها ودراسة كل ما يحفز او يبطئ سيرورة النمو.

*التوصيات:

نختم بحثنا هذا بتقديم التوصيات التالية:

– بحث بنك الجزائر عن الوسائل التي تمكنه من خلاق استقرار في المستوى العام للأسعار بالشكل الذي ينتج عنه نمو الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

-تخفيض حجم الانفاق الحكومي الذي تذهب نسبة مرتفعة منه لتمويل عمليات استهلاكية وهو ما يضر بالنمو الاقتصادي.

-الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الأخرى لأنها السبيل للحفاظ على استقرار الأسعار.

-بذل جهود إضافية من طرف مختلف الأطراف ذات الصلة وخاصة البنوك والمؤسسات المالية لزيادة الوعي الادخاري لدى المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

الكتب:

1.احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2016.

2.احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1993. التافه احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.

3. احمد محمد احمد ابوطه، التضخم النقدي، أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة1، دقهلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2012.

4.الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

5.أسامة محمد الغوالي، مجري محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت 1999.

6.السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر والنشر، عمان.

7.الكربي انس، صافي وليد، النقود وابنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

8.إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2002.

9.إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتجيات التنمية)، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر بدون سنة.

10.إسماعيل محمد قاتة، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج، استراتيجيات دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.

11.إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
12.بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات اوالسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة3، 2008.

13.توفيق عباس عبد عون المسعودي، الاقتصاد اتلكلي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،2010.
14.تومي صالح، مبدئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.
15.جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

16.حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، الطبعة1، دار وائل، عمان الأردن، 2006.

17.خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود، الاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

18.رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة لكتاب القاهرة، 1980.

19.روبرت يارو، ترجمة اداديس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
20.زكرياء مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
21.زينب عوض الله، أسامة الغولي: اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة1، منشورات الحليبي الحقوقية، دمشق، 2003.

22.سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

23.شرف، سمير، الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، 2008.

24.شهاب مجري محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2002.

25.صبحي ناهريس قريصة، واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

26.صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة1،دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

27.ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

28.ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد، انظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، بدون سنة نشر.

29.عبد الرحمان إسماعيل وعريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

30.عبد الرحمان يسرى احمد، اقتصاديات النقود، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1979.

31.عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

32.عاطف وليم، اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، فلال التحول الاقتصاد السوق، مؤسسة شباب، الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2005.

33.عطية عبد الواحد واخرون، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

34.غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية 2000.

35.فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

36.محمد عبد العزيز عجمية ومصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقنتصادية الدولية، الطبعة1، الدار الجامعية للنشر بيروت، 1982.

37.مروان غطوان، مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، 1989.

38.محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود وابنوك، الطبعة7 دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، بدون سنة نشر.

39.محمد مروان السيمان، ومحمد ظافر محبك واحمد زهير شاهية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

40.محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد الحربي، الجذور والمسببات والابعاد والسياسات، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

41.مصطفى رشيد شيحه، الموجز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الطبعة1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1978.

42.محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الردن، 2006.

43.محمد مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1980.

44.محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي اليبي، التنمية القاتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

45.محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر، احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الانتفاع الفنية، مصر، 1999.

46.مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات والسياسات و موضوعات دار وائل للنشر الأردن،2007.

47.ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.

48.نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبدئ وتطبيقات، الطبعة1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

49.ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروق، مدخل الى علم الاقتصاد، الطبعة3، دار زهران للنشر، الأردن، 2003.

50.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2005.

51.وضاح يخيب رجب، التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة1، دار النفائس، الأردن، 2011.

المقالات:

1.ادبوب سارة، لبيع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، الجزائر، 2021

2.رقية بوخيضر، اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء برامج الانفاق العام خلال (2000–2020)، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلة05، العدد02، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

3.جورج نايهايز، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الاكاديمية القاهرة، مصر.

4.حسان بخيت، قراء: تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر (1990–2015)، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، المجلد 15، العدد20، جامعة شلف، الجزائر، 2019.

5.حكيمة بن علي، دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2016)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد20، العدد02، جامعة باتنة، الجزائر، 2020

6.شوقي احمد دنيا، التضخم، مدخل نظري لمفهومه واسبابه واثاره، بحث منشور بمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد2.

7.عمار عبد الجبار، التضخم ودور السياسة المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد3، بغداد، 2006

8.علي عبد الزهرة حسين، عبد الطين شومان، تحليل العلامة التوازنية باستعمال برز الوحدة وأسلوب دمج نماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية العدد34، مجلد09، بغداد، 2013.

9.فضيلة ملواح، علي مكبر، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990–2018)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، جامعة المدية، 2020.

10.كوشي ماتاي، عودة الى الأسس، ماهي السياسة النقدية، مجلة التمويل والتنمية، الصندوق النقد الدولي، العدد3، المجلد46، سبتمبر 2009.

11.مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية (1990–2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد7، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

12.محمد بوطلاعة، رميسة كلاش، اثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970–2017)، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد06، جامعة الجزائر، 2020.

13.يعوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟، دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد06، العدد02، جامعة الجزائر، 2017.

المذكرات والأطروحات:

1.ابرير محمد السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية، دراسة الحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، 2008.

2.احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليضية (1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2006.

3.الن لونيس السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2011.

4.بناني فتيحة، السياسات النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر 2009

5.بن عيسى امينة، العلاقة بين النقود والاسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2014-2015.

6.بوعزام سيد احمد، النمو المحاربي للانفراد في الجزائر، دراسة قياسية (1970-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر لبقايد تلمسان، 2018.

7.تيجاني بالرقي، دراسة اثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراء غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

8.حميد ايت طالب، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

9.حميد عزري، اثر النفقات العامة على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

10.جمعة محمد، السياسة النقدية في سورية واثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970–2000)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2005.

11.دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

12.دحماني رابح، اثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980–2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، 2019.

13.درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2005).
14.رتيعة محمد، السياسة الجبائية، الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي دراسة قياسية جالة الجزائر 1970–2006، مذكرة ماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فرع الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء.

15.سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003–2006.

16.شهيلة مناوي، الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، 2010.

17.طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) فالجزائر، خلال الفترة (1970–2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

18.عفراء علي خضور، دراسة تحليلية للتضخم واثره على الميزان التجاري في سورية خلال الفترة (19990–2012)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.

19.عباش قويدر، اصلاح السياسة النقدية في الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة 1999.

20.عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماستر في علوم التسيير، جامعة ام الباقي، 2013–2014.

21.لبزة هشام وضيف الله محمد، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984–2010)، رؤية اقتصادية، الجزائر، 2014.

22.لحول عبد القادر، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة دراسة قياسية، أطروحة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بعباس، 2015.

23.كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في الصراف، دراسة قياسية (1970–2016)، بحث مشكل من أطروحة الدكتوراه.

24.معط الله امال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.

25.محمد بن حسن بن سعد الفقار الزهراني، التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، السعودية، 1990.

26.مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية للفترة 2000–2015، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعية الإسلامية، فلسطين، 2016.

27.ناويس أسماء، اثر سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة (1990–2011)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2013–2014.

المنشورات والمطبوعات:

1.احمد مندور، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000.

2.احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

3.الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

4.ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة2، 1994.

5.عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف بنغازي، منشورات الجامعة المفتوحة، دون سنة النشر.

6.قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

المراجع الأجنبية:

1 . gilles jacoud/la nonmie dans l'economie, 3eme edition 1994

2.Robbert,Barra, les facteurs de croissance économique une anolyse transversale par pays, economica, paris, France 1997.

3.yves bernard et d'autres, dictionnaire econometique et financier, édition du seuil, paris, 1975.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم: 01

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

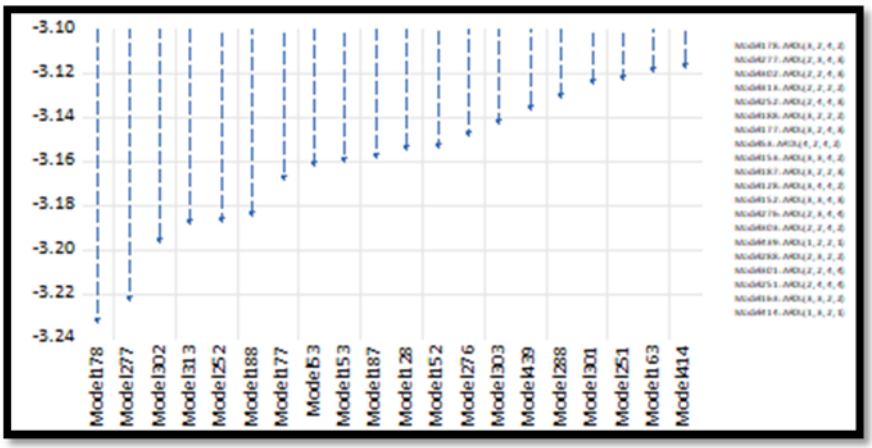
		At Level			
		LGDPPC	LINF	LOVERT	LG
With Constant	t-Statistic	-0.7722	-2.4177	-1.3033	-0.9809
	Prob.	***0.8125***	***0.1456***	***0.6148***	***0.7465***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5582	-2.6860	-0.4913	-3.0705
	Prob.	***0.7855***	***0.2488***	***0.9784***	***0.1354***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3622	-1.5950	-0.2253	1.9446
	Prob.	***0.7829***	***0.1029***	***0.5967***	***0.9853***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LGDPPC)	d(LINF)	d(LOVERT)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-4.8017	-8.0010	-4.6934	-5.3205
	Prob.	***0.0006***	***0.0000***	***0.0008***	***0.0002***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6762	-7.8786	-4.9760	-5.0061
	Prob.	***0.0042***	***0.0000***	***0.0021***	***0.0019***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7657	-8.0234	-0.6688	-4.7254
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.4172***	***0.0000***
		***	***	n0	***

الملحق رقم: 02

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		LGDPPC	LINF	LOVERT	LG
With Constant	t-Statistic	-0.9317	-2.2617	-1.2924	-0.4969
	Prob.	***0.7639***	***0.1903***	***0.6199***	***0.8784***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9084	-2.7067	0.0560	-2.4914
	Prob.	***0.6253***	***0.2411***	***0.9952***	***0.3297***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2910	-1.4772	-0.1731	1.0210
	Prob.	***0.7635***	***0.1281***	***0.6154***	***0.9152***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(LGDPPC)	d(LINF)	d(LOVERT)	d(LG)
With Constant	t-Statistic	-4.8024	-8.0010	-4.6644	-5.2184
	Prob.	***0.0006***	***0.0000***	***0.0008***	***0.0002***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6740	-7.9823	-5.4889	-4.9562
	Prob.	***0.0043***	***0.0000***	***0.0006***	***0.0022***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7874	-8.0888	-4.7541	-4.7917
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

الملحق رقم: 03



الملحق رقم: 04

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.251036	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

الملحق رقم: 05

Dependent Variable: LGDPPC
Method: ARDL
Date: 06/07/22 Time: 18:46
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOVERT LINF LG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPC(-1)	0.486724	0.228613	2.129028	0.0546
LGDPPC(-2)	-0.312779	0.175652	-1.780673	0.1003
LGDPPC(-3)	-0.151877	0.104008	-1.460250	0.1699
LOVERT	0.959217	0.170804	5.615903	0.0001
LOVERT(-1)	-0.492603	0.209060	-2.356280	0.0363
LOVERT(-2)	0.525563	0.205819	2.553518	0.0253
LINF	-0.012861	0.015070	-0.853399	0.4101
LINF(-1)	-0.015777	0.017418	-0.905786	0.3829
LINF(-2)	0.048763	0.014052	3.470194	0.0046
LINF(-3)	0.000469	0.017391	0.026970	0.9789
LINF(-4)	0.024537	0.015223	1.611820	0.1330
LG	1.055385	0.136855	7.711722	0.0000
LG(-1)	-0.830844	0.291825	-2.847061	0.0147
LG(-2)	0.445155	0.250971	1.773732	0.1015
C	-8.704697	2.372399	-3.669154	0.0032

R-squared	0.996629	Mean dependent var	7.993737
Adjusted R-squared	0.992696	S.D. dependent var	0.484127
S.E. of regression	0.041374	Akaike info criterion	-3.232141
Sum squared resid	0.020542	Schwarz criterion	-2.512231
Log likelihood	58.63390	Hannan-Quinn criter.	-3.018074
F-statistic	253.4197	Durbin-Watson stat	2.558702
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم: 06

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOVERT	1.014566	0.168137	6.034160	0.0001
LINF	0.046149	0.015514	2.974708	0.0116
LG	0.684809	0.026030	26.30877	0.0000

EC = LGDPPC - (1.0146*LOVERT + 0.0461*LINF + 0.6848*LG)

الملحق رقم: 07

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.704697	1.695494	-5.134020	0.0002
D(LGDPPC(-1))	0.464656	0.172237	2.697775	0.0194
D(LGDPPC(-2))	0.151877	0.081435	1.865001	0.0868
D(LOVERT)	0.959217	0.134630	7.124813	0.0000
D(LOVERT(-1))	-0.525563	0.155354	-3.383005	0.0054
D(LINF)	-0.012861	0.011887	-1.081904	0.3006
D(LINF(-1))	-0.073769	0.017061	-4.323899	0.0010
D(LINF(-2))	-0.025006	0.016234	-1.540312	0.1494
D(LINF(-3))	-0.024537	0.011138	-2.202967	0.0479
D(LG)	1.055385	0.090291	11.68877	0.0000
D(LG(-1))	-0.445155	0.203206	-2.190659	0.0490
CointEq(-1)*	-0.977933	0.190854	-5.123981	0.0003

R-squared	0.955139	Mean dependent var	0.022377
Adjusted R-squared	0.922241	S.D. dependent var	0.132709
S.E. of regression	0.037006	Akaike info criterion	-3.454363
Sum squared resid	0.020542	Schwarz criterion	-2.878435
Log likelihood	58.63390	Hannan-Quinn criter.	-3.283109
F-statistic	29.03333	Durbin-Watson stat	2.558702
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم: 08

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

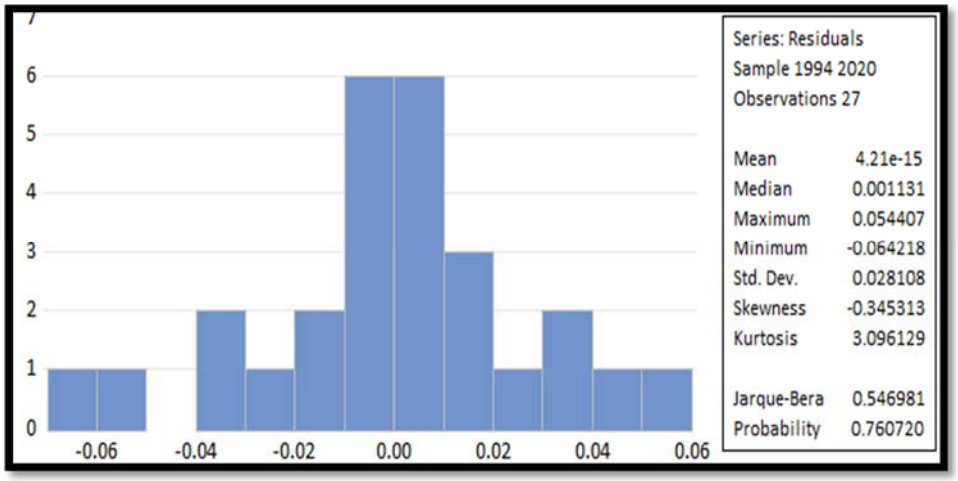
F-statistic	1.912447	Prob. F(2,10)	0.1980
Obs*R-squared	7.470013	Prob. Chi-Square(2)	0.0239

الملحق رقم: 09

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.100271	Prob. F(1,24)	0.7542
Obs*R-squared	0.108175	Prob. Chi-Square(1)	0.7422

الملحق رقم: 10

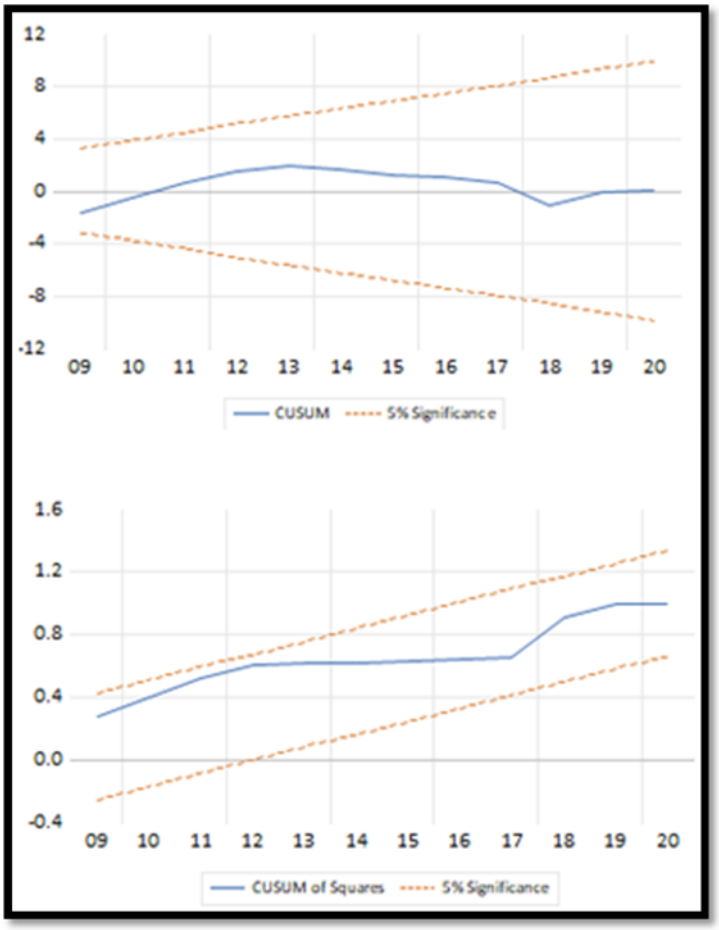


الملحق رقم: 11

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LGDPPC LGDPPC(-1) LGDPPC(-2) LGDPPC(-3) LOVERT LOVERT(-1) LOVERT(-2) LINF LINF(-1) LINF(-2) LINF(-3) LINF(-4) LG LG(-1) LG(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.485775	11	0.6367
F-statistic	0.235977	(1, 11)	0.6367
Likelihood ratio	0.573092	1	0.4490

الملحق رقم: 12



الملحق رقم: 13

	GDPPC	INF	G	Overt
1990	2408,823	16,65253	6,3E+10	0,483807
1991	1731,621	25,88639	4,32E+10	0,527176
1992	1776,028	31,66966	4,73E+10	0,491891
1993	1807,297	20,54033	5,06E+10	0,449228
1994	1507,887	29,04766	4,4E+10	0,485844
1995	1452,278	29,77963	4,29E+10	0,55191
1996	1603,94	18,67908	4,42E+10	0,537051
1997	1619,798	5,733523	4,36E+10	0,522439
1998	1596,004	4,950162	4,82E+10	0,450945
1999	1588,349	2,645511	4,6E+10	0,509291
2000	1765,027	0,339163	4,31E+10	0,628583
2001	1740,607	4,225988	4,67E+10	0,587062
2002	1781,829	1,418302	5,12E+10	0,611342
2003	2103,381	4,268954	5,81E+10	0,621248
2004	2610,185	3,9618	7,3E+10	0,657014
2005	3113,095	1,382447	7,93E+10	0,712786
2006	3478,71	2,311499	8,56E+10	0,7073
2007	3950,513	3,678996	1,05E+11	0,719381
2008	4923,632	4,858591	1,38E+11	0,766845
2009	3883,271	5,73706	1,38E+11	0,713243
2010	4480,786	3,911062	1,5E+11	0,698667
2011	5455,679	4,524212	1,8E+11	0,674743
2012	5592,22	8,891451	1,92E+11	0,65405
2013	5499,587	3,254239	2,04E+11	0,636108
2014	5493,057	2,916927	2,17E+11	0,624143
2015	4177,89	4,784447	1,88E+11	0,596951
2016	3946,452	6,397695	1,83E+11	0,559257
2017	4109,698	5,591116	1,87E+11	0,553214
2018	4142,019	4,26999	1,87E+11	0,580655
2019	3989,668	1,951768	1,82E+11	0,518417
2020	3306,858	2,415131	1,62E+11	0,45842